الأمم المتحدة

A/58/PV.46

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٤٦
الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوي (ميانمار).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقارير الأمين العام (A/57/786 و A/58/175 و A/58/351 و A/58/382 و A/58/395 و Corr.1)

السيد ميكبرايونتونغ (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بمشاركة المتكلمين السابقين في الإعراب عن صادق تقديري للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/58/351، الذي يقدم تفاصيل بشأن مركز تنفيذ الإجراءات التي تضمنها تقرير العام الماضي (A/57/387) المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''، وعلى تقاريره الأخرى ذات الصلة. ويشيد وفدي أيضا برئيس الجمعية على تصميمه على مواصلة متابعة هذا الأمر بوصفه إحدى أولوياته العليا للدورة الحالية. ونتطلع باهتمام إلى نهجه العملي لجعل هذه الدورة عملية المنحى. ونعلق أهمية كبيرة على تعزيز منظومة الأمم المتحدة كما نتعهد بالدعم المستمر للمبادرات التي قدمها الأمين العام بغية إجراء المزيد من التحسينات في الأمم المتحدة. وبوصف الأمم المتحدة المؤسسة العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة، فإنها بحاجة إلى أن تتطور مع الزمن والمشهد الجغرافي السياسي المتغير وأن تظهر قوة متجددة لكي تبقى فعالة وذات أهمية.

وتتضمن ممارسة تعزيز منظومة الأمم المتحدة إعادة تشكيل وإصلاح وتنشيط هيئاتها وأجهزتها الرئيسية وتحديث الأمانة العامة. ونؤمن بأن ترشيد أعمال الجمعية العامة يقع في صميم هذه الممارسة. وقد يذكر الأعضاء أنه في مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد من جديد على الموقع المركزي للجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية صانعة القرارات والتمثيلية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-58298 (A)

الرئيسية للأمم المتحدة، وعلى تمكينها من الاضطلاع بذلك الدور بفعالية. وخلال المناقشة العامة هذا العام، استمعنا أيضا إلى عدد ساحق من الوفود يؤكد على أهمية وإلحاحية مسألة تنشيط الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن تأييده للبيانين اللذين أدلت بهما أمس المغرب والجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز، على التوالي. كما نود أن نضيف بعض العبارات منا بالذات لتكون مدخلنا الأولي في عملية إصلاح الأمم المتحدة. وإذ نفعل ذلك، نود أن نشير إلى المذكرة المفيدة التي أعدها رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة للمشاورات غير الرسمية التي أجريت في الأسبوع الماضي بشأن هذه المسألة بوصفها نقطة انطلاق لمناقشاتنا.

وتؤيد تايلند إطار العمل، كما اقترحه الرئيس، للنظر في مسألة التنشيط في إطار مجموعتين، هما تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها؛ وتحسين أساليب عمل الجمعية العامة. وفي إطار المجموعة المتعلقة بسلطة ودور الجمعية العامة، يؤيد وفدي تأييدا كاملا الاقتراحات الواردة في الفقرة ١١ من مذكرة الرئيس، وخاصة الاقتراحات المتعلقة بتعزيز الجمعية العامة حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها المتوخى في الميثاق، فضلا عن دور الرئيس وقدرات مكتبه. وفي إطار المجموعة التي تتناول أساليب عمل الجمعية العامة، بوسع تايلند الموافقة على جميع الاقتراحات الواردة في الفقرة ١٢، والتي ستساعد على تبسيط عمل الجمعية العامة وتخفيف عبء العمل على الأمانة العامة وعلى الدول الأعضاء.

ويؤيد وفدي أيضا الاقتراح بإعادة برمجة النظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال في الجلسات العامة للجمعية العامة وفي اللجان الرئيسية على مدار العام الكامل للدورة عوضا عن السعي إلى إنجاز معظم الأعمال خلال الربع الأخير من العام. كما أن فكرة المناقشة المواضيعية بشأن المسائل ذات الأولوية الملحة خلال المناقشة العامة تستحق المزيد من الدراسة.

ويتوقف النجاح في تنشيط أعمال الجمعية العامة على عدد من العوامل. والعامل الذي يحظى بأهمية كبيرة هو الإرادة السياسية للدول الأعضاء لتمكين الجمعية العامة من الاضطلاع بالدور الذي يتوخاه الميثاق ويفوضها إياه. ولكي تحظى الاقتراحات من أجل التغيير بتأييد عام وتحقق توافقا في الآراء، ينبغي أن تدار المناقشات بانفتاح وشفافية في جو من الثقة والنقد البناء. وما أن يتم التوصل إلى قرارات، من المهم بنفس القدر ضمان تنفيذ تلك القرارات بالكامل. ويجب أن تجد الجمعية العامة السبل لضمان أن تؤخذ قراراتها مأخذ الجد وتنفذ في سياقات وطنية ودولية على حد سواء. وينبغي أن تبقى الإجراءات الـ ٣٦ التي حددها الأمين العام في تقريره (A/57/387) المقدم خلال الدورة السابقة بوصفها خريطة طريق توجه مداولاتنا، كما أنها ستكون مفيدة في وضع نقاط مرجعية واضحة لجميع الإجراءات التي تقتضي التنفيذ.

والإصلاح بالتأكيد ليس عملية غير محدودة. ويجب أن يكون هدفنا التصدي لهذا التحدي الرهيب في إطار زمني محدد. ولا بد أن ينفذ إصلاح الأمم المتحدة بطريقة تمكن الأمم المتحدة من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، كما هو مرسوم. وبالرغم من أن هناك بالتأكيد شعورا سائدا بالإلحاح فيما يتعلق بالحاجة إلى تنشيط الجمعية العامة وإصلاح الأمم المتحدة، يتعين الحفاظ على الزخم إن أردنا أن بلوغ الأهداف التي حددناها. ويبقى وفدي ثابتا في دعمه لجمعية عامة وأمم متحدة أكثر فعالية وأهمية. ونؤيد أيضا مبادرة الأمين العام إنشاء فريق من الشخصيات البارزة ونحن على استعداد لتقديم المزيد من المدخلات والقيام بدورنا لتحقيق تلك الغاية.

السيد دي سانتا كلارا غوميز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): إنني أؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل ايطاليا باسم الاتحاد الأوروبي. فالبيان يغطي جميع النقاط الرئيسية التي أثارها رئيس الجمعية العامة في ورقته الغفل، والنقاط التي طرحتها الوفود الأخرى في المشاورات غير الرسمية. وأعتقد أن مقترحاتنا ينبغي أن تكون موضوعا لحوار بناء بهدف تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وأود أن أتطرق إلى نقطتين فحسب. إن تنشيط الجمعية العامة يكتسي أهمية كبيرة، كما أنه أمر أساسي لوضع استراتيجيات ترمي إلى تحقيق الأهداف التي حددها الميثاق.

والجمعية هي ركن المنظمة. ولا يدرَك إدراكا كاملا على الدوام أنها المصدر الرئيسي لشرعية الأمم المتحدة. وهذا الدور أكثر من دور رمزي؛ فالتجاهل المستمر لهذه الهيئة يدمر منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويبرز الاتحاد الأفريقي عدة أولويات في هذا الأمر يجب علينا أن نستكشفها.

ولكن هناك نقطة واحدة سأشدد عليها هنا: ألا وهي الحاجة إلى أن تكون مناقشاتنا تفاعلية بشكل أكبر. ويمكن القيام بعدة أمور وينبغي القيام بها، ولكن اسمحوا لي بأن أضيف أمرا واحدا بسيطا وثانويا: فلنجرِ معظم مناقشاتنا في غرفة أخرى. في العام الماضي، عندما دعيت بوصفي نائبا للرئيس إلى أن أرأس الجلسات، كان لدي إحساس – قد تشعرون به الآن – بأن أكثر من نصف هذه القاعة يبدو فارغا وأنها أكبر من اللازم لتشجيع الحوار الحقيقي. لماذا لا نجتمع بشكل منتظم في غرفة أخرى عندما لا نتوقع جمهورا كبيرا؟

والنقطة الأخرى التي ذكرت في بيان الاتحاد الأوروبي هي الحاجة إلى معالجة مسألة تفاعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مجلس الأمن، على سبيل المثال بشأن قضايا ما بعد الصراع. وهذه المسألة تمس الطريقة التي يمكن بها لكل من الهيئتين العمل بصورة أفضل – وأكثر من ذلك – كيفية تمكنهما من الاستجابة للهدف الأساسي من النظام الدولي: ألا وهو منع نشوب الصراعات. وفي الوقت الحاضر لم ينجز الكثير من العمل، حتى في حالة البلدان التي نشعر حيالها بأنه ينبغي الاعتراف بتعقيد الحالة الاجتماعية وبأوجه النقص في الدولة وبالفشل الاقتصادي على حد سواء وبمعالجتها. وهذا مدهش بشكل خاص في حالة البلدان في فترة ما بعد الصراع حيث تنتهي تدريجيا عملية لحفظ السلام ويترك البلد، الذي ما زال ضعيفا جدا، وحيدا.

ونعتبر أنه في حالات ما قبل الصراع وما بعده هناك ثلاثة احتياجات لا بد للمجتمع الدولي من معالجتها: ألا وهي تعزيز نظام الأمن الداخلي؛ وبناء المؤسسات الوطنية وجعل الدولة أقوى وأكثر قدرة على الاضطلاع بوظيفتها؛ وأخيرا، إنشاء اقتصاد قادر على البقاء.

ولم يولِ مجلس الأمن، الذي يتعرض لضغط شديد من الاحتياجات الملحة والماسة لجدول أعمال كبير، في رأينا، اهتماما كافيا لكل تلك الاحتياجات. كما أنه يفتقر، إن جاز لي القول، إلى الكفاءة أو الاهتمام تجاه هذه الحالات لإضافة المساعدة الاقتصادية إلى بناء الدولة والاحتياجات الأمنية . ولدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حساسية اكبر لجوانب معينة لتلك المشاكل لكنه ليس معدا للعمل على منع نشوب الصراعات بالفعالية الكاملة.

ولهذا السبب اقترح رئيس الوزراء البرتغالي، في بيانه في المناقشة التي جرت في الجمعية العامة، إنشاء آلية مؤسسية جديدة، لجنة جديدة تحظى بولاية للقيام بشكل روتيني برصد حالات منع نشوب الصراع وتعزيز الظروف لتحقيق السلام والتنمية. وبالمشاركة مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللذين سيحافظان على مجالات الاختصاص

الخاصة بكل منهما، وفي إطار الولاية التي يمنحانها، يمكن للجنة أن تحدد أكثر الاحتياجات الماسة وأن تفي بها. كما ستقوم بوضع استراتيجيات متكاملة للبلدان المعرضة للخطر – وتلك هي الحالة في معظم فترات ما بعد الصراع وفي الحالات الأخرى المحددة بوضوح – تربط هدفي تحقيق الأمن وتعزيز المؤسسات، لا سيما في قطاعي العدالة والإدارة، بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن الواضح، أنه بغية تهيئة الظروف للتنمية، ستكون هناك حاجة إلى ربط اللجنة بصورة وثيقة بمؤسسات بريتون وودز وبوكالات الأمم المتحدة.

وسيكون العون الدولي وعون المانحين أكبر إذا اعتمدت استراتيجية متكاملة مع مثل هذا النوع من الدعم. وبالنسبة إلى ميزانية الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أنه ينبغي أن تكون الموارد الموجودة كافية لتغطية تشغيل تلك اللجنة.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يعرب عن تقديره للرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة في الوقت المناسب، مناقشة توفر فرصة لبحث موضوع تنشيط الجمعية العامة في سياق المسألة الأكبر وهي إصلاح الأمم المتحدة. وفي رأينا، إن الفرصة التي تتيحها المناقشة المشتركة تمكننا من التركيز على الطابع الشامل للمسألة.

نحن نرى أن إصلاح الأمم المتحدة تبرره حقيقة أنها الأداة الأساسية للدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومن شأن تعزيز الأمم المتحدة أن يؤدي، بدوره، إلى تعزيز ممارسة تعددية الأطراف.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به في وقت سابق الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن موضوع تنشيط الجمعية العامة. ويدعم وفدي الحاجة إلى إعادة رسم دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية وصانعة القرار والتمثيلية للمنظمة، وإلى ضمان التنفيذ الكامل لقراراتها.

وفي الجهد المبذول لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، يسرنا بشكل خاص أن يشكل تنشيط عمل الجمعية العامة محورا أساسيا للدورة الثامنة والخمسين للجمعية. وفي ذلك الصدد، نجد اطمئنانا كبيرا في إعراب الرئيس عن استعداده لتولي القيادة في تنفيذ اقتراحات الجمعية التي يمكن النهوض بها في هذا الوقت وفي المساعدة على تقديم المزيد من الاقتراحات المفضية إلى المزيد من تعزيز الجمعية. وقد شجعنا الرئيس وبجهوده وبالورقة غير الرسمية التي عممها، ونحن ممتنون جدا على ذلك.

وبالمثل، يود وفدي أيضا أن يسلم بالتوصيات الواردة في مذكرة رئيس الجمعية العامة السابق بشأن تنشيط الجمعية العامة (A/58/861). إننا نؤيد تلك التوصيات وخاصة حاجة رئيس الجمعية العامة إلى أن يجتمع أكثر برؤساء اللجان الرئيسية، فضلا عن الأفرقة المعنية الأخرى، بشأن الأمور المتعلقة بالإجراءات. ونؤيد أيضا التوصية لرؤساء اللجان باسترعاء اهتمام الرئيس إلى الاقتراحات بالمزيد من تعزيز فعالية اللجان الرئيسية. وبالترافق مع التدابير الأخرى الواردة في القرارات الموجودة لترشيد جدول أعمال الجمعية العامة، فإن التوصيات الواردة في المذكرة ستساعد بالتأكيد على تحسين عمل الجمعية وعبء عملها.

وبالنسبة لتفاصيل أساليب العمل، فإننا نتشاطر الرأي بأن من الأفضل إعادة تخصيص مناقشة جدول الأعمال التي تشمل عددا من اللجان الرئيسية في الجلسات العامة. وينبغي أن تستمر اللجان الرئيسية في تطوير سبل تحسين أساليب العمل الخاصة بها، وفي تشاطر المعلومات مع اللجان الأخرى التي قد تكون مهتمة.

ونرحب بأوجه التقدم الذي أحرز في المجالات التقنية للإصلاح، مثلما حددته من فوري، وهي تتعلق بمسائل من قبيل التداخل وتعزيز التنسيق والكفاءة. وفي نفس الوقت، يجب أن نحث على إبداء التزام أكبر بإحراز تقدم في المجالات الاستراتيجية، التي تؤثر على قدرة منظومة الأمم المتحدة لدعم الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق.

وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أؤكد من جديد على مدى أهمية إجراء الإصلاح في مجلس الأمن دون المزيد من التأخير. وكما ذكرنا في الماضي، لا بد من توسيع تلك الهيئة الجوهرية، التي تحظى بالمسؤولية الأساسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، وإعادة هيكلتها حتى تتمكن من أن تحظى بدعم المجتمع الدولي وبثقته. ومجلس الأمن بشكله الحالي لا يعكس سوى العالم الذي كان موجودا قبل ٥٠ عاما. وبالرغم من كل التقدم السياسي الذي أحرز منذ ذلك الوقت، يفتقر المجلس إلى التمثيل المنصف، كما أن أصوات الأعداد الكبيرة من السكان في جميع أرجاء العالم ما زالت لا تسمع بشكل كاف. ونؤمن أيضا بأن الإصلاح في هذه الهيئة مطلوب أيضا من أجل تعزيز شرعية عمليته لاتخاذ القرار.

أود الآن أن أبدي تعليقات مماثلة بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينبغي أن يواصل تعزيز دوره باعتباره آلية التنسيق على صعيد المنظومة بأكملها. ولقد أسعد المجلس وفدي بجزئه المتعلق بالتنسيق لعام ٢٠٠٣، والذي كان موضوعه دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات قممها. وفي هذا الصدد، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضع برنامج عمل لسنوات متعددة للجزء المتعلق بالتنسيق في دورته الموضوعية، وذلك على أساس قائمة مركزة ومتوازنة من القضايا المواضيعية المتعددة القطاعات والمشتركة بين نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة.

وبالمثل، نحن نشعر أنه ينبغي للمجلس أن يستخدم نهجا متعدد القطاعات لاستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة وعمليات متابعتها ولتقييم أثرها على تحقيق أهدافها وأغراضها. ولدى التعامل مع القضايا المواضيعية المتعددة القطاعات، ينبغي للمجلس أن يدعو اللجان الفنية وآليات المتابعة الأخرى ذات الصلة التي تستطيع أن تقدم مقترحات وأجوبة من المناظير الخاصة بها. وستساعد اللجان الإقليمية على معالجة البعد الإقليمي للأهداف والغايات المتعددة القطاعات. وينبغي للمجلس أيضا أن يشجع على تحقيق تنسيق أكبر بين المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

وفي نهاية المطاف، يجب أن يُنظر إلى الإصلاح من حيث مدى قدرته على مساعدة قضية التنمية في العالم الثالث، لأن الممارسة ليست الإصلاح لمجرد الإصلاح، ولكنها لتحقيق أهداف التنمية. وفي ذلك الصدد، نحن نشاطر حركة عدم الانحياز رأيها بأنه من المثير للقلق أنه لا يزال أثر عملية الإصلاح في المنظمة غير محسوس في العالم النامي. ومن الضروري ألا يكون الحكم على نجاح إصلاح الأمم المتحدة من منظور التحسينات المحققة في طريقة عمل المنظمة فحسب، بل أيضا من منظور مدى إمكانية زيادة مشاركة البلدان النامية في أعمالها، ومن منظور المكاسب الإنمائية التي تحظى بها هذه البلدان نتيجة لذلك.

فلنضع في اعتبارنا أن إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات العالمية الأخيرة يوفران لنا نبراسا يمكن أن نسترشد به في توجيه التنمية. وفي تقرير الأمين العام عن برنامج من أجل إجراء المزيد من التغييرات، دعا إلى برنامج عمل أكثر

تركيزا. كما أنه نوه بأن طابع تنفيذ الإصلاح وخطاه سيعتمدان على التقدم المحرز في عدد من المحافل الحكومية الدولية، وأهمها الجمعية العامة. ومن ثم تتضح تماما أهمية تنشيط هذه الجمعية في دفع التنمية قدما.

وفي ضوء ذلك، بينما يؤيد وفدي اقتراح الأمين العام لتحسين دورة التخطيط والميزنة الحالية، نود التأكيد على أنه ينبغي ألا تنتقص هذه العملية من قدرة المنظمة على تنفيذ البرامج التي توكلها إليها الدول الأعضاء، ولا سيما في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أنه ينبغي ألا تُعتبر عملية الإصلاح خفضا للميزانية.

وأود أن أذّكر الآن ببيان الأمين العام في افتتاح الدورة الثامنة والخمسين، الذي أشار فيه إلى عزمه إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات مرموقة يناط به دراسة التحديات الراهنة للسلم والأمن؛ والنظر في الإسهام الذي يمكن للعمل الجماعي أن يقدمه في التصدي لهذه التحديات؛ واستعراض عمل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والعلاقة بينها؛ والتوصية بسبل لتعزيز الأمم المتحدة من خلال إصلاح مؤسساتها وعملياتها.

وبينما نؤيد هذه المبادرة بالكامل، نأمل أن يكون الفريق عنصرا حفازا لجميع جهود الإصلاح وتنشيط الأمم المتحدة. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن الفريق سيتألف من أفراد أكفاء وخبراء ولديهم الخلفيات الملائمة في الإدارة والالتزام الكامل بتعددية الأطراف الذي هو ضروري لأداء مهمة هامة بهذا الطابع. ويتطلع وفدي بلهفة إلى توصيات الفريق، التي ينتظر أن يتيحها الأمين العام لهذه الجمعية في الدورة المقبلة.

ختاما، لا بد أن نجد الإرادة السياسية لاستعراض كل جانب من جوانب عمل الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، ويجب أن نسرع في تنظيمها وإعادة هيكلتها. ولا علاقة على الإطلاق تقريبا بين الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ والأمم المتحدة التي أنشئت قبل أكثر من ٥٠ عاما. وما لم تنعكس زيادة عدد أعضائها وتغير تحدياتها على الهياكل والآليات التي نقيمها للتصدي لتلك التحديات، فلا يمكننا أن ننفذ ولايات الميثاق تنفيذا كاملا.

السيد مبارز (اليمن): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكركم على جهودكم المستمرة في قيادة الجهود الرامية إلى تحقيق خطوات عملية على طريق تنشيط أعمال الجمعية العامة بغية استعادة دورها المركزي كجهاز رئيسي للمداولات وصنع القرارات في الأمم المتحدة. ولقد أسهمتم من خلال قيادة المناقشات في إطار اللجنة العامة في الدفع بالزخم الجاري صوب تحقيق عملية الإصلاح المنشود، والتي لم تحقق خلال عقد من الزمن إلا نتائج جزئية.

ومن الواضح الآن أن هناك إدراكا عاما للاستفادة من التوجه العام الذي تجسد في إجماع المشاركين في النقاش العام على هذه الغاية، والذي بدأه الأمين العام بالدعوة إلى إصلاحات جذرية لهذه المنظمة ومؤسساتها المختلفة، بما يضمن انفتاحها وفعاليتها في آن واحد، وما دام الهدف محدد، والإجماع واضح فإننا نكون قد فرطنا في مسؤولياتنا إذا ما تقاعسنا عن انتهاز هذه السانحة.

إن ما يبعث على التفاؤل بمستقبل التعاون الدولي أن المشاركين في أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة قد أعلنوا حرص بلدانهم وتمسكها بآليات العمل الدولي المتعدد الأطراف وإعطاء الأولوية لإصلاح الأمم المتحدة لتؤدي دورها الرائد والمركزي في تعزيز التعاون الدولي في مجالاته المختلفة. والجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا السياق، استجابة لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتنفيذا لأهداف الألفية، تشير إلى أننا نسير في الاتجاه الصحيح. ومن المهم، في نظرنا، أن تكون عملية الإصلاح للأمم المتحدة شاملة

ومتكاملة، بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز العمل الجماعي في إطار أجهزة المنظمة المختلفة.

ومن الطبيعي أن يكون تنشيط الجمعية العامة هو الجانب الأساسي في عملية الإصلاح الشاملة للأمم المتحدة، نظرا لكونها المنتدى الرئيسي الذي يجمع كل أعضاء المجتمع الدولي على قدم المساواة ويتجسد في أعمالها مبدأ المشاركة في العمل الدولي المتعدد الأطراف. ونحن أحوج ما نكون في واقع اليوم إلى توافق دولي إزاء التحديات المختلفة التي تبرز الجمعية العامة كآلية مثالية لتحقيقه. إلا أنه في السنوات الأخيرة، عانت الجمعية العامة من خلل متزايد في أدائها لدورها هذا. وظهر ذلك جليا في الفجوة القائمة بين أهمية القضايا المطروحة التي تتناولها والقصور الواضح في معالجتها، الأمر الذي أثر على مصداقية الأمم المتحدة بشكل عام وشكك في فعالية دورها في عالم مضطرب هو بأمس الحاجة إليها.

وعلى كثرة القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن تنشيط أعمالها، ابتداء من عام ١٩٩٣ فإن ما تحقق حتى الآن، وكما جاء في بيان ممثل حركة عدم الانحياز في بداية هذه المناقشة، قد ركز على ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة وأسلوب عملها على حساب العناصر الجوهرية.

وهنا أعرب عن تأييد وفد الجمهورية اليمنية للآراء التي تضمنها بيان وفد الجزائر، ممثلا دول عدم الانحياز، وبيان ممثل المغرب، ممثلا مجموعة الـ ٧٧ كما أننا نقدر مبادرتكم، الواردة في الورقة التي طرحتموها مؤخرا وتتضمن قراءتكم للآراء التي طرحت خلال المشاورات المفتوحة حول تنشيط أعمال الجمعية العامة في ١٧ من الشهر الحالي، وهو ما نعتبره أساسا صالحا لتوجيه النقاش في الأيام المقبلة.

ولقد حدد القرار ٥٥/٢٨٥ الهدف من عملية تنشيط الجمعية العامة، وهو تنفيذ القرارات والتوصيات القائمة، باعتبار أن تلك هي خطوة أولى على طريق عملية الإصلاح، التي تهدف إلى تمكين الجمعية العامة من أداء دورها الذي حدده لها الميثاق. وبالفعل، فإن نجاح الإصلاحات الجارية يقاس بمدى قدرة الجمعية العامة على اتخاذ قرارات تتصل بالقضايا الأكثر إلحاحا من بين المواضيع المطروحة في جدول أعمالها، تلتزم الأقلية بتنفيذها قبل الغالبية من المؤيدين. إن صنع القرار في الجمعية العامة والمبني على قاعدة اتفاق الآراء في معظم الحالات وسيادة رأي الأغلبية في حالات أخرى يمثل الديمقراطية في العمل الدولي في أجلى صورها. ويفرض علينا واقع الحال وخاصة شلل مجلس الأمن من جراء الاستعمال غير المسؤول لحق النقض أن نتجه إلى الخيار الديمقراطي مع الالتزام الصادق بقرارات الجمعية العامة التي تمثل بحق إرادة المجتمع الدولي.

واستجابة لطلبكم، سيدي الرئيس، بالتركيز في هذا النقاش على اقتراحات محددة ولضيق المجال هنا، فإن وفدي يود أن يقتصر على بعض جوانب الإصلاح التي لها طابع الأولوية في نظرنا في سياق تنشيط أعمال الجمعية العامة.

أولا، قيام مجلس الأمن بالنظر بشكل متزايد في قضايا لا تتصل بمسؤولياته بشكل مباشر مما يؤثر على سلطة الجمعية العامة الأمر الذي يستوجب الالتزام الصارم بالصلاحيات الممنوحة في الميثاق لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ثانيا، يكون جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الاعتيادية – وكما جاء في تقرير الأمين العام – تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية جدولا مفعما ”بالبنود التي إما أن تتداخل أو تكون ذات اهتمام لعدد قليل من الدول الأعضاء. وتؤدي المناقشات المكررة والعقيمة إلى عدم إدراج البنود

ذات الأهمية الحقة''. وفي سبيل أن تكون أعمال الجمعية العامة ذات صلة بالواقع، فإنه من المهم في رأينا حصر القضايا التي يجب أن تحظى بالأولوية من بين القضايا المدرجة في جدول الأعمال المقترح.

ثالثا، أننا نؤيد الاقتراح القاضي بتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة بحيث يكون قادرا، من بين أمور أخرى، على متابعة تنفيذ القرارات المتصلة بتنشيط عمل الجمعية العامة.

وقبل أن أختتم، أجد لزاما التأكيد على أن عملية الإصلاح المنشود للهيئات والمؤسسات القائمة في إطار الأمم المتحدة لن تصل إلى غايتها ما لم تواكبها إصلاحات أساسية لتحسين نوعية الإدارة في المنظمة. ومع تقديرنا لجهود الأمين العام بهذا السياق، إلا أننا نلاحظ استمرار الوضع كما كان عليه سابقا دون التكيف مع المتغيرات ومتطلبات المرحلة في بعض الأجهزة وخاصة في إدارة الموارد البشرية وسياسة التوظيف على وجه التحديد.

فمن الملاحظ أنه لم ينفذ إلا القليل على طريق فتح المجال أمام المؤهلين من أبناء الدول النامية للعمل في الأمانة العامة والأجهزة التابعة لها. وإن مفاهيم الشفافية والتوازن الجغرافي وعالمية المنظمة كلها لا تزال غريبة على مسامع القائمين على إدارة تلك الأجهزة.

السيدة بيشيل (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): وفد بلادي مسرور بصفة خاصة لمشاركته في هذه المناقشة الأساسية لعملنا هنا في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بالجهود الجارية التي تستهدف إعادة تنشيط المنظمة ووكالاتها المتخصصة، ويتفق مع تعليقات الأمين العام بشأن الحاجة الملحة إلى أن تقرر الأمم المتحدة الوجهة التي ستسلكها بغية تعظيم فائدتها لشعوب العالم.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه لرئيس الجمعية على الاقتراحات المعروضة علينا التي تتناول تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها وكذلك تحسين أساليب عملها. ويؤيد وفد جزر البهاما الحاجة إلى تحسين قدرة الجمعية العامة على أداء دورها مثلما هو متوخى في ميثاق الأمم المتحدة، والحاجة إلى تعاون معزز وعلاقات أكثر فعالية بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية لهذه المنظمة. وهذا أمر حيوي للتجانس والتماسك عموما في تنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة.

ورغم موافقتنا على أن المناقشة العامة توفر فرصة للدول الأعضاء لمناصرة مواقفها الوطنية بشأن أمور ذات اهتمام مشترك للجمعية العامة، فقد يشكل اقتراح وجوب أن يكون التمثيل في المناقشة العامة السنوية والجلسات الاستثنائية للجمعية العامة على أعلى مستوى سياسي، صعوبات للعديد من البلدان النامية التي تعاني بالفعل من توفير تمثيل ملائم لتغطية العمل الحالي في اللجان الرئيسية. وتتخذ الآن البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية قرارا بقصر المتابعة على البنود ذات الأهمية الكبرى لها، حيث أن الزيادة المفرطة في بنود جدول الأعمال تكاد تجعل التمثيل في جميع اللجان الرئيسية مستحيلا.

وفي محاولة لتخفيف حدة هذه الحالة، قد يكون من الضروري زيادة الفترة الزمنية المخصصة لعمل الجمعية العامة والسماح بتوزيع العمل في اللجان الرئيسية على فترة زمنية أطول من الأشهر الثلاثة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، مثلما اقترح بالفعل عدد من الوفود. وفي هذا الصدد أيضا، من شأن وفد جزر البهاما أن يؤيد تجميعا إضافيا للبنود المتصلة بنفس الموضوع لتقليل الوقت المخصص لكل بند في الجلسات العامة واللجان الرئيسية. ومع ذلك، نود أن نحذر من أن إدماج البنود في مجموعات ينبغي ألا يقلل بأي حال من الأحوال من أهمية القضايا المتعلقة بالتنمية

أو يضر بها حيث أنها تتعلق بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

ويود وفد بلادي اقتراح تعزيز دور إدارة شؤون الإعلام للمساعدة في الترويج لعمل الأمم المتحدة ليس داخل المنظمة فحسب، ولكن، أكثر أهمية في كفالة أن تصل رسالة الأمم المتحدة إلى شعوب العالم بفعالية.

وفي عصر تكنولوجيا المعلومات هذا، ينبغي بذل كل جهد لمساعدة البلدان النامية على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها أن تسمح لها بأن تشارك الآن بقدر أكبر في المناقشات ذات الصلة، وليس فيما بعد حينما تصلها النسخ المطبوعة. ومن شأن هذا أن يعزز جهودنا في اتخاذ القرارات في حينها وأن يؤدي إلى قدر أكبر من الفعالية والكفاءة داخل المنظمة.

وقد حان الوقت لاستعراض جميع الأمور المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لتحديد أهميتها في سياق الاقتصاد العالمي الجغرافي السياسي. ولعل هذا يسفر عن النظر في بعض البنود مرة كل عامين بينما يمكن إزالة بنود أخرى بشكلها الحالي من جدول الأعمال تماما. ويتطلب هذا النهج العملي إجراء تقييم شامل وجاد للحالة الراهنة فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال. وينبغي لهذا التقييم أن يؤدي بدوره مباشرة إلى زيادة كفاءة المنظمة وأن تصير لها أهداف ومقاصد واضحة ترمي إلى تحقيق الوعود والمثل الواردة في الميثاق وفي الإعلانات التي تبعته من قبيل الإعلانات الصادرة عن مؤتمر قمة الألفية. ويقر وفد بلادي بأن هذه العملية صعبة؛ ومع ذلك فبالإرادة السياسية المطلوبة يمكن تحقيق الهدف المنشود.

وتلتزم جزر البهاما بكفالة الحفاظ على سلامة الأمم واحترامها. ونحن ملتزمون بمقاصد ومبادئ هذه المنظمة. ولذلك، نود أن تواصل الأمم المتحدة سعيها لجعل المنظمة المكان الذي تبذل فيه الجهود يوميا لتحسين نوعية حياة كل مواطن من مواطني العالم.

السيد ويناويسير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): نعتبر أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة بوجه عام وترشيد أعمال الجمعية العامة بوجه خاص لهما أولوية قصوى، وهما بالفعل ضروريان لإعطاء هذه المنظمة مكانها ومهمتها اللذين تستحقهما. ولقد قيل ذلك عدة مرات، ولكن ليس أفضل مما قاله الأمين العام، الذي أقر بضرورة الإصلاح منذ وقت طويل، والذي أعلن إننا وصلنا إلى مفترق طرق ولذلك يجب إجراء إصلاح جذري.

وصحيح أن الأمانة العامة تعول على دعمنا المتواصل، ولكن الأهم من ذلك هو أن نطالب بملكية هذه المنظمة بصفتنا دولها الأعضاء؛ وليس بمجرد الإصرار على الحصول على الحقوق التي يكفلها لنا الميثاق، بل بتحمل مسؤوليتنا إزاء مستقبلها، وإبداء الاستعداد للتجاوز عن مصالحنا الوطنية. فالمزيد والمزيد من الناس يتطلعون إلى الأمم المتحدة بآمال عريضة وتوقعات عالية، ثم ينصرفون عنها في أغلب الأحيان شاعرين بإحباط محيِّر.

لذا، فإننا نرحب بهذه المناقشة، ونثني على الرئيس، وخاصة لتقديمه ورقة غير وثائقية حظيت باستقبال إيجابي للغاية في الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. والوقت في واقع الأمر عنصر جوهري في هذا المقام، والتبكير بعقد الاجتماعات غير الرسمية بشأن هذه المسألة ولّد دينامية إيجابية جدا، نأمل في أن تتمخض عما قريب عن نتائج ملموسة. وأود أن أؤكد له أن وفد بلادي سيولي مساعيه دعمه الكامل. ونزولا على رغبته التي أعرب عنها في نهاية تلك الاجتماعات غير الرسمية، أتقدم بنقاط محددة بخصوص المسائل المعروضة علينا.

يسعدنا أن نرى أن الاقتراح المتعلق بتعزيز مكتب الرئيس يحظى بتأييد قوي. وينبغي، في هذا الشأن، اتخاذ إجراء محدد بإعارة موظفين مختصين من الأمانة العامة إلى مكتب الرئيس، الأمر الذي يمكن أن يُشرب المكتب بقيمة الذاكرة المؤسسية، وبإمكانية إعادة انتخاب الرئيس. إن الإصلاح عملية مطولة، وفترة السنتين لا تزال تبدو محدودة جدا، ولا تسمح بإحداث فرق ملموس.

والواقع أن تعزيز دور مكتب الجمعية العامة مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز مكتب رئيس الجمعية، وفي رأينا أن إعطاء مكتب الجمعية دورا له مغزاه، مسألة ترجع كلية إلى الرئيس نفسه. وتسعدنا ملاحظة أنه شرع فعلا في إجراء تغييرات ملموسة في هذا الصدد. ذلك أن مكتب الجمعية العامة يجب أن يكون على مستوى مسؤوليته فيما يتعلق بجدول أعمال الجمعية العامة؛ وليس فقط بالنسبة لمسألة إدراج بنود جديدة، بل أيضا بالنسبة لجدول الأعمال ككل.

ففيما يتعلق بجدول الأعمال، يجب أن يكون الهدف العام هو جعله أكثر صلة بالواقع، وأكثر انفتاحا، وأفضل تعبيرا عن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم، وفي مقدمتها الأهداف الإنمائية للألفية. وكما نعرف جميعا، هناك عدد لا بأس به من بنود جدول الأعمال يمكن حذفه بكل بساطة. وهذا لا يتطلب أكثر من الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء. وربما كانت مناقشة اليوم مثالا على ذلك: فهل نحن حقا بحاجة إلى أربعة بنود لكي نجمعها في مناقشة واحدة تتعلق بعملية الإصلاح؟

بل إن الأكثر أهمية من طول جدول الأعمال، هو تواتر نظرنا في البنود المدرجة فيه. والحقيقة هي أن هناك بضعة بنود تستحق النظر فيها كل سنة. أما بالنسبة لمعظم البنود فينبغي تناولها مرة كل سنتين – وأحيانا كل ثلاث سنوات أو حتى خمس سنوات. فهذا من شأنه ليس فقط تخفيف العبء الواقع على عاتقنا جميعا في الوقت الراهن، بل إنه أيضا سيفسح مزيدا من الوقت والمجال للتنفيذ، وهكذا تصبح مناقشاتنا أكثر جدوى. وسيكون له بالطبع أثر مباشر على مسألة الوثائق، وهي واحدة من أكبر المشاكل العملية التي نواجهها اليوم. وهنا أيضا ينبغي لمكتب الجمعية العامة أن يتصرف بوصفه مكتبا حقيقيا وداعما حقيقيا للرئيس في هذا الصدد.

أما موضوع اللجان الرئيسية فهو موضوع واسع على وجه الخصوص، ونأمل في أن نتمكن من تناوله بقدر أكبر من التفصيل. وعليه، فإننا نود فقط أن نبرز المجالات الرئيسية التي نعتقد أنها تحتاج إلى النظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها. في الماضي نجحت الجمعية العامة في تخفيض عدد اللجان الرئيسية من سبع إلى ست لجان. ولعلها ترغب في إعادة النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى كل هذه اللجان، أو ما إذا كان من المستصوب دمج جداول أعمال البعض منها في جداول أعمال هيئات أخرى، بما فيها بالطبع الجلسات العامة.

وكبديل، أو إضافة، لتخفيض عدد اللجان الرئيسية، يمكن للجمعية العامة أن تقرر أن تجتمع تلك اللجان على مدار السنة بترتيب تتابعي. فالممارسة الحالية يبدو أنها متبعة منذ وقت بعيد حينما كان من الممكن القيام بكل أعمال الجمعية العامة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، وهكذا نرى أنها أصبحت عتيقة وبالية.

ولا يمكن تنفيذ الإصلاح ورصد نجاحه إلا في إطار تفاعل حقيقي بين مكتب الرئيس ورؤساء اللجان الرئيسية. وقد سرني أن سمعت أن الرئيس غيَّر شكل الاجتماعات العادية التي يعقدها مع رؤساء تلك اللجان، وهو ما سبق أن اقترحته على سلفه عندما كنت رئيسا للجنة الثالثة في العام الماضي.

أما أفضل تدبير للحد من عدد القرارات فهو النظر في البند المعني كل سنتين أو ثلاث سنوات. ولكن حتى إذا كان البند مطروحا بالفعل للنظر فيه، فلا ينبغي أن نفترض تلقائيا أن النتيجة الحتمية هي الخروج بقرار. وبصفة خاصة، عندما يكون نص القرار مطابقا لقرار اتخذ في السنوات السابقة، فقد يكون لاتخاذ مقرر يؤكد من جديد على القرار السابق نفس الأثر، وحينئذ يمكن تركيز المفاوضات على مدى الحاجة إلى إعداد تقرير، ومتى ينبغي معاودة النظر في هذا البند.

وكل هذه التعقيبات تتصل بأساليب عمل الجمعية العامة. والتدابير التي تتخذ في هذا المجال، يجب، في رأينا، أن يكون لها هدف واحد واضح، ألا وهو تعزيز دور الجمعية، وكان ذلك في مقدمة ما طالب به إعلان الألفية، وما ورد في المجموعة الأخرى من ورقة الرئيس غير الوثائقية.

ونؤمن بضرورة قيام حوار حقيقي بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وهذا يقتضي إجراء تغييرات في أساليب عمل الجمعية العامة بصفة خاصة، إلى جانب إمكانية عقد اجتماعات أقل اتساما بالطابع الرسمي. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نرى أي سبب لأن يرفع مجلس الأمن تقريرا واحدا فقط إلى الجمعية العامة؛ وقد يكون من المجدي موافاتها بعدة تقارير من هذا القبيل، متى اقتضت الضرورة تقديمها بشأن حالة معينة.

ونود أن نشكر نائبة الأمين العام على عرضها التقرير. ونرحب بعملية الإصلاح الجارية، كما نرغب في التأكيد على نقطتين اثنتين فقط في هذا المنعطف.

أولا، نرحب بالتوصيات المتعلقة بتبسيط عملية التخطيط والميزنة لجعلها أقل إهدارا للوقت. ويحدونا الأمل في أن تتمكن المنظمة من إقامة صلة وثيقة بين الأولويات السياسية وتخطيط الميزانية. ونرحب بالعرض الذي قدمه الأمين العام صباح اليوم في هذا الصدد. ثانيا، نرحب أيضا بالتركيز الشديد الذي يوليه التقرير لمجال حقوق الإنسان، وهو أحد مجالات الأولوية في عمل الأمم المتحدة، ولكنه يعاني من نقص خطير في التمويل وسنواصل إيلاء اهتمام خاص لقضية إصلاح الهيئات المنشأة بمعاهدات، التي نظمنا بشأنها، بالاشتراك مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان اجتماعا للخبراء في مطلع هذا العام.

السيد فان دن بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): كانت الرسالة التي بعث بها زعماؤنا السياسيون أثناء المناقشة العامة غاية في الوضوح: إن الإرادة السياسية لإصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها موجودة. وقد انفتحت الآن، أكثر من أي وقت مضى، نافذة من الفرص لإجراء التغيير الذي تمس الحاجة إليه، ومسؤوليتنا الآن هي أن نتصرف بصفتنا ممثلين لزعمائنا السياسيين.

وستتركز ملاحظاتي الموجزة على الجمعية العامة، أولا وقبل كل شيء، لأن البعثة الهولندية كانت مشتركة بنشاط فيما يسمى معكتف ''غرينتري'' في مطلع هذا العام، وثانيا، لأنني أؤمن بأن اتخاذ خطوات حاسمة لتحسين أداء الجمعية العامة تتوفر له فرص النجاح في هذه الدورة.

وخلاصة القول هي إننا في أمس الحاجة إلى اقتراحات محددة تسفر عن أداء أكثر صلة بالواقع وأكثر وجاهة للجمعية العامة. وهو موضوع ينحصر إلى حد بعيد في إعادة التفكير في الطريقة التي ندير بها أعمالنا في نيويورك. والفريق الرفيع المستوى سينظر في هذا الأمر، ولكنه، على الأرجح لن يزودنا بحلول جاهزة لاعتمادها، فيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية العامة. ويقع على عاتقنا، نحن حراس الجمعية العامة، أن نحقق تنشيط أعمال الجمعية.

وقد طرحت إيطاليا بالفعل، باسم الاتحاد الأوروبي، أفكارا توافق عليها هولندا بالكامل. واسمحوا لي أن أضيف

بضع أفكار أخرى، بالتركيز أولا على جدول أعمال الجمعية العامة، وثانيا على دور القرارات وتأثيرها.

ونقترح إعادة تجميع جدول أعمال الجمعية العامة حول المسائل الرئيسية التي تتسم بأهمية عالمية. ونحن نعتقد أن ذلك من شأنه أن يجعل جدول الأعمال، بالنسبة للدول الأعضاء، أكثر تماسكا وأسهل وصولا وأحسن إدارة. ومن شأنه أن يساعد كل الوفود، صغيرها وكبيرها، إلى حد كبير، على تفهم عمل الجمعية العامة، ويساعد الجماهير أيضا على أن تتفهم على نحو أفضل ما يجري في هذه الجمعية.

إننا نرى أن فروع إعلان الألفية الثمانية يمكن أن توفر إطارا مثاليا لتلك الممارسة. فتلك الفروع تمثل، إلى حد كبير، الشواغل الرئيسية في عالم اليوم، كما اعترف زعماء دولنا قبل مجرد ثلاث سنوات. وسوف نشرك كل البعثات في مذكرة غير رسمية ذات دلالة، كمادة مثرية للفكر، تتحرى النتائج التي يمكن أن تسفر عنها ممارسة كهذه. وفي هذا السياق، نود أن ندلي بعدد من الملاحظات.

إن جدول الأعمال الراهن للجمعية العامة لا يغطي إعلان الألفية وأهدافه تغطية كافية. ومثال قوي واحد على ذلك أنه ما من بند واحد من جدول الأعمال يغطي الفرع الأول من إعلان الألفية المعنون ''القيم والمبادئ''، مع أن ذلك الفرع يتناول مسائل أساسية.

ويبدو أن توزيع بنود جدول الأعمال بين الجلسات العامة واللجان الرئيسية يضر بمناقشة موضوعات بالغة الأهمية في الجلسات العامة. فعلى سبيل المثال، نرى أن بنودا مثل مكافحة الإرهاب، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحفظ السلام وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية تستحق النظر فيها على مستوى الجلسات العامة. وذلك سوف يعطي الجلسات العامة على الفور دورا أكبر أهمية ومكانة.

وفي كثير من الأحيان، يكون لبنود جدول الأعمال تركيز ''بالغ الصغر'' على موضوع بعينه أو بلد بعينه. وهذا هو الحال بشكل خاص في الجلسات العامة. وبإمكاننا أن ننظر في تناول المسائل الأوسع نطاقا التي تتعلق بها تلك البنود بتنظيم مناقشتنا حول موضوعات ذات اهتمام أوسع، بدلا من أن تكون بشأن بنود محددة من جدول الأعمال. وبقيامنا بهذا، ينبغي لنا، بطبيعة الحال، ألا نغفل مسائل محددة ذات أهمية لبعض الدول الأعضاء.

ويبين توزيع العمل بين اللجان الرئيسية أنه لا يزال هناك، في بعض الحالات، تداخل كبير جدا وعدم وضوح في تقسيم المسؤوليات.

وتتعلق مجموعتي الثانية من التعليقات بالقرارات. تصدر الجمعية ٣٠٠ قرار في العام الواحد. والحقيقة أن رؤسائنا، ناهيك عن الجماهير، في بلداننا لا يقرأون منها سوى القليل جدا. بل إننا ننحو إلى نسيانها بمجرد اتخاذها. إن عددها المفرط يقلل من أهميتها باعتبارها تعبيرا عن إرادة المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بهذه المسألة، يسر هولندا أن تشرك الدول الأعضاء في ورقة غير رسمية أخرى تتضمن مادة مثرية للفكر؛ إنها تركز على كيفية تحديد عدد القرارات بصورة أفضل وكيفية تحويل مناقشتنا إلى متابعتها وتنفيذها. وسوف أركز على اثنين من مقترحاتها الأكثر طموحا.

بما أن هناك علاقة واضحة بين عدد بنود جدول الأعمال وعدد القرارات، يمكن إيلاء اهتمام للاقتراح الوارد في تقرير غرينتري القاضي باعتبار جدول أعمال الجمعية العامة الذي يغطي فترة أطول قائمة شاملة لبنود جدول الأعمال. ويمكن لكل دورة من دورات الجمعية العامة أن

تعتمد على تلك القائمة في وضع برنامج عملها السنوي. ويمكن للمكتب أن يقدم المشورة إلى الجمعية بخصوص وضع برنامج عملها.

وهناك نهج آخر جديد يمكن اتباعه هو الاتفاق على نمط لمراجعة قرار ما كجزء من عملية اتخاذه. ومن شأن ذلك أن يجنب طرح قرار للتصويت مرة أخرى في العام التالي، ما دامت الجمعية ستركز حينئذ على مراجعته. والتطورات أو وجهات النظر الجديدة هي وحدها التي تبرر إدخال تعديل جوهري عليه، ومراجعته يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ قرار تضمن تغييرا أساسيا أو قرار جديد بشأن البند قيد النظر. ويمكن لعملية المراجعة أن تقرر أيضا إزالة بند من جدول الأعمال.

وفيما يتعلق بمسألة القرارات، أود أن أدلي بملاحظة أخيرة بشأن توافق الآراء. توافق الآراء يمكن الإفراط في استخدامه، بل يمكن إساءة استخدامه كحق نقض زائف تستخدمه قلة قليلة. ويشير تقرير غرينتري إلى أن توافق الآراء لا يتطلب الإجماع التام وينبغي ألا تقاوم الدول الأعضاء الرغبة في الاعتراض من وقت إلى آخر. وفيما يلي العناصر التي يمكن مناقشتها بشأن الموضوع: ينبغي أن يتطلب توافق الآراء، على الأقل، أن يكون هناك إجماع بين الأغلبية في إطار المجموعات الإقليمية، أو أن تبرر الدول غير الموافقة مواقفها وتوضح المصالح الوطنية التي يبدو أنها معرضة للخطر.

اسمحوا لي في ختام بياني بأن أتناول تحديا وجهه إليَّ زملاء مختلفون. لقد اختتمت بياني بشأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية بالإشارة إلى الوزن الكلي – ٣٠٠٠ كيلوغرام – من الأدمغة المتاحة لنا هنا في نيويورك. وتساءل عدد من الزملاء عما إذا كان بوسعي أن أضع أيضا رقما يبين نوعية تلك الأدمغة. وأنا لن أجازف بالقيام بهذه المغامرة الخطيرة. لكن لكي نحفز تلك الأدمغة، نحن بحاجة إلى إرادة سياسية وخبرة في منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمتغير الأخير، تبين عملية حسابية بسيطة أننا في بعثاتنا، في نيويورك، جمعنا أكثر من ٦٠٠٠ سنة من الخبرة في شؤون الأمم المتحدة. وما من مكان في العالم يحتمل أن ينتج أفكارا عملية مبتكرة لتنشيط الجمعية العامة بهذا المستوى. فلنرق إلى مستوى تلك القدرة.

السيد فيراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): بينما يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما السفير بنونة، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والسفير ليمون، بالنيابة عن دول الجماعة الكاريبية، يعتبر من الملائم الإدلاء ببعض التعليقات المختصرة بشأن شواغل محددة للدول الأصغر الأعضاء في الأمم المتحدة. وأتكلم عن تلك البعثات التي يمكن أن يعد موظفوها على أصابع اليد الواحدة.

حكومة بلادي متمسكة برأيها بأن من الحيوي لمصالحنا الوطنية أن نحافظ على تواجد في هذا المحفل، مع أن تكلفة إنشاء وإبقاء بعثة في نيويورك تلقي عبئا كبيرا على اقتصاد مثقل فعلا. ولهذا السبب، من المهم أن يخدم الممثلون هنا في نيويورك بلدهم خدمة جيدة. ومع ذلك، سأحاول أن أحدد سببا أو سببين لكون قيام دول متناهية الصغر بالدور الذي تتطلع إليه أمرا بالغ الصعوبة.

تولى الرئيس الرئاسة.

بداية، أسترعي انتباه الأعضاء إلى يومية الأمم المتحدة ليوم الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وهو يوم نموذجي من أيام الأمم المتحدة في هذا الوقت من العام. بالإضافة إلى الجلسات العامة للجمعية العامة، كانت هناك اجتماعات لكل اللجان الرئيسية عدا اللجنة الخامسة – وجميعها تناقش مسائل ذات أهمية حيوية للدول الأعضاء

الصغيرة. جرى تصويت في اللجنة الأولى. ومما كانت له أهمية لبعثة بلدي أنه انعقدت أيضا ثلاثة اجتماعات لمجموعة الـ ٧٧، واجتماع لمجموعة الجماعة الكاريبية، ومشاورات غير رسمية بشأن أمور متنوعة، واجتماع للمستشارين القانونيين، وعدد وافر من الأحداث الأخرى التي كنا نحب أن نحضرها. أضف إلى هذا السيناريو المروع ذلك الجبل الكبير من الوثائق الرسمية وغير الرسمية التي يجب تناولها على أساس يومي، ومن السهل على المرء أن يرى أنه يحتاج إلى عشرة أو أكثر من الأشخاص في وفد ما ليعمل حتى بطريقة متواضعة. فشتان ما بين الدول الأعضاء التي تستغرق قوائم موظفيها عدة صفحات من الكتاب الأزرق، وبين الدول المتناهية في الصغر.

وأشير إلى هذه النقطة لتعزيز ما قاله وفدي العام الماضي حين خاطبنا الجلسة العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. فالجانب الأعظم من أعمال الأمم المتحدة يحشر في فترة ثلاثة أشهر ممتدة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر. أما في بقية السنة، فبينما نعمل بهمة، لا يكون جدول الأعمال على هذا القدر من الإلحاح. لذلك فإننا نسأل من جديد: ألا يمكننا أن نعيد ترتيب الجدول الزمني بحيث يتسنى توزيع العمل على نحو أكثر استواء على مدار العام؟ لا يبدو لنا هذا اقتراحاً ثورياً، ولكننا كلما ذكرناه قوبلنا بتعبيرات الدهشة وتقطيبات عدم الارتياح. لقد فرضنا جدول الأعمال هذا على أنفسنا وينبغي لنا الآن أن نتوقف وننظر فيما إذا لم يكن بوسعنا ما هو أفضل من ذلك.

ويبدو لوفدي أيضاً أننا نستطيع، بل وينبغي، أن نفرض الانضباط الذاتي على أنفسنا حين يتعلق الأمر بمخاطبة الجمعية العامة. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه ينبغي الاتفاق على إطار زمني أكثر صرامة والالتزام بهذا الإطار من جانب الوفود، ونقترح أن يكون حده خمس دقائق. ونستبعد من هذا الاقتراح بطبيعة الحال المناقشة العامة وغيرها من الجلسات الرفيعة المستوى أو التي تعقد على المستوى الوزاري. ولا نرى في الواقع كيف تعجز الوفود عن الإعراب في غضون خمس دقائق عن وجهات نظرها بشأن بنود روتينية لجدول الأعمال تطرح للمناقشة في كل عام. وهل يفيد الاقتباس من كل وثيقة من وثائق الأمم المتحدة عند تناول كل مسألة من المسائل؟

نرى أن إعادة تنشيط الجمعية العامة أمر حيوي إذا أريد لهذه المنظمة أن تبقى متصدرة تقديم الخدمات لسكان العالم. فمجلس الأمن في الوقت الحالي، كما هو معروف، يتخذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء بموجب القانون الدولي. وهذا يتمشى مع الميثاق. بيد أن الدول غير الأعضاء في المجلس ليس لها بالفعل أي رأي في هذه القرارات، التي ليست ملزمة فحسب، بل وفي الغالبية العظمى من الحالات تفرض علينا التزامات مالية. ومجمل القول أننا ينـدر أن نستشار في الأمر إن استُشرنا على الإطلاق. بل نواجه بأمر واقع وعلينا قبوله سواء رضينا أم كرهنا. فصوتنا هناك، بخلاف هذه الجمعية، لا وزن له البتة.

تقدم هذه المقترحات من منظور بعثة بالغة الصغر، ويُقصد بها حفز المناقشة حول بعض طرق الصغيرة ولو أنها هامة، نرى من الممكن بها تبسيط أعمال المنظمة لما فيه فائدة الجميع.

السيد ليزلي (بليز) (تكلم بالانكليزية): تعرب بليز عن ترحيبها يا سيدي بنهجكم الاستباقي واهتمامكم بإصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها. وهذه القيادة مثالية بالفعل وأساسية من بعض الوجوه إذا أردنا أن نحرز أكثر من مجرد تقدم ضئيل في العملية التي نحن بصددها. وأخطئ إذا لم أعلن تقديري لجهود رؤساء الجمعية العامة السابقين وإنجازاتهم، بمن فيهم وزير خارجية غيانا الحالي وسفيرها

السابق، السيد إنسانالي، فيما يتعلق بإعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وأعرب في البداية عن تأييد بليز للبيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم لسورينام بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لدى الأمم المتحدة وتؤكد، كما فعل، التزامنا دون مواربة بالعمل على النهوض بهذه العملية التي يبلغ عمرها عقداً من الزمان .

وتمثل الجمعية العامة بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة كبلدي ساحة مستوية يمكن أن تشارك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة في عملية صنع القرار داخل هيئة تعد أكثر هيئات وضع السياسات اتساماً بالعالمية على الصعيد الدولي. فلكل دولة صوت فيها، وهذا لبّ الديمقراطية التمثيلية، وجوهر الجمعية العامة وعنوان عملية الأمم المتحدة لتعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، لقد أناط كل سكان العالم بالأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد بهذه الجمعية، آمالهم في العدالة والسلام العالميين، والحق في بناء مستقبل أفضل لأطفالهم. ولا جدال في أن سكان العالم قد أسندوا إلينا تكليفاً بذلك. ويليق بنا أن نعمل الآن على كفالة وجود الآليات الفعالة الضرورية لدى الأمم المتحدة لتلبية هذه الآمال التي يعقدها عليها شعبنا.

وتشمل هذه المناقشة المشتركة عدة بنود من جدول الأعمال، بما فيها البند المتعلق بحالة تنفيذ الإجراءات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لمزيد من التغيير“. ومن دواعي سرورنا أن نعلم بالتقدم المحرز في التنفيذ. ونحيط علماً مع الاهتمام بالاستنتاجات التي خلص إليها هذا التقرير، وخاصة فيما يتعلق بالمزايا التي تترتب على التلاقي بين مبادرتي برنامج الأمين العام للتغيير وبرنامج الجمعية العامة للتنشيط.

وأود لأغراض مداخلة وفدي أن أعلق على ثلاث مسائل في إعادة تنشيط الجمعية العامة: دور الجمعية العامة؛ والقيادة، وخاصة دور الرئيس: والاهتمام الإعلامي.

أما فيما يتعلق بدور الجمعية العامة، فقد ذكرتم يا سيدي في ملاحظاتكم لدى افتتاح المناقشة العامة أن:

> ”تضطلع الجمعية العامة بمهمة الإشراف على منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولذلك تعرض عليها جميع المسائل الدولية. وبوصفها هيئة مدافعة، ومشرفة، وواضعة للسياسة، يجب أن تقدم التوجيه اللازم لكفالة الاتساق في المنظومة، لكي تتمكن المنظمة من التصدي بشكل متكامل للتحديات التي تواجهها“. (A/58/PV.7، الصفحة ٢)

ويتفق وفدي اتفاقاً كاملاً مع ما جاء في هذه العبارات. ولهذا السبب فإن من الملائم في رأينا أن نبعث من جديد دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة السياسية العليا التي تتصدى للمسائل الدولية الكبرى. والسؤال هو: كيف نلتمس ردوداً متباينة وكيف يرتبط هذا بالمسائل الأخرى، بما فيها جدول الأعمال؟ وكإجابة مبدئية، يود وفدي أن يقترح على الجمعية العامة أن تجدد دورها بأن تجري مداولات ومناقشات أكثر جدوى، بدلاً من أخذها بنهج النصوص المكتوبة غير التفاعلي، وبأن تركز على تنفيذ قراراتها ومقرراتها دون مساس بالمسائل المدرجة في جدول أعمالها أو تهميش لها.

وفيما يتعلق بالقيادة ومكتب الرئيس، نود كذلك التسليم بأن إعادة تنشيط الجمعية العامة، وخاصة مركزيتها، ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بدور الرئيس. وقد سلمت الجمعية العامة في وقت مبكر يرجع إلى حين إصدارها القرار ٧٧/٤٦ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بأن قدرتها على القيام بدورها على النحو المحدد في ميثاق الأمم

المتحدة مرتبط بدوري رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة في معالجة شؤون الجمعية العامة. واعترف هذا القرار كذلك بضرورة كفالة تخصيص عدد كاف من الموظفين وتوفير التسهيلات الكافية تمكيناً لرئيس الجمعية من الاضطلاع بوظائفه ومسؤولياته. ويرى وفدي أن الوقت ملائم لإعادة النظر في كيفية تحسين دور الرئيس من خلال تعزيز المكتب المذكور.

وأما فيما يتعلق بالاهتمام الإعلامي، فيود وفدي أن يبرز أهمية الصحافة في إعادة تنشيط الجمعية العامة. وقد ينبغ هذا الاهتمام منطقياً من جهودنا لإحياء دور الجمعية، ولكنه اهتمام يجب علينا رغم ذلك أن نلتمسه وأن نجذبه. ويود وفدي أن يؤكد مجدداً استعداده للعمل بالتضافر مع الآخرين في الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط الجمعية العامة والأمم المتحدة وإصلاحهما بهدف التوصل إلى نتائج عملية. ونتفق تماماً مع توافق الآراء القائل بأن الوقت قد حان الآن للتغيير.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بأن أثني على الأمين العام كوفي عنان للتقارير الممتازة التي قدمها لجمعيتنا، والتي تشهد بالتزامه المتحمس بالعمل على جعل منظمتنا أكثر مصداقية وفعالية، ومن ثم أكثر قدرة على مواجهة تحديات عصرنا المعقدة والحاسمة.

من حسن الحظ أيضاً، يا سيدي، أنكم حذوتم حذو سلفكم اللامع، فقد جئتم من بداية توليكم هذا المنصب بثقة وتصميم لهذا الجهد غير العادي والصحي لتنشيط المنظمة من خلال نهج رشيد تجاه أعمالها لتحقيق طموحات قريتنا العالمية.

من الواضح أن المهام التي تنتظركم مهمة وكبيرة ومتعددة الجوانب. فهي ستؤثر على الممارسات الراسخة والعادات المغروسة المتعلقة، من بين أمور أخرى، بتركيب وعمل أجهزة الأمم المتحدة والإشراف على أنشطتها وإجراءات عملها.

ومع ذلك، فإن تنشيط أعمال هذه الجوهرة مشروع ممكن التحقيق، كما يتبين من المقترحات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم لمناقشته. ونظراً لضيق الوقت، سأقتصر على معالجة ثلاث نقاط هي: تنشيط أعمال الجمعية العامة، وتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، والإشراف على أنشطة الأمم المتحدة.

وفي هذا المجال، تؤيد السنغال تأييداً كاملاً الملاحظات والاقتراحات السليمة التي قدمها سفير الجزائر، منسق الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز، وسفير المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن تقييم التقدم الذي أحرز منذ عام ١٩٩٧ بشأن ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة وأساليب عملها، وتنفيذ قراراتها ومقرراتها، والتدابير الإضافية اللازمة لكبح وتصحيح التهميش النسبي للجمعية العامة، والعمل بسرعة على توفير متابعة متكاملة لتنفيذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وفقاً للقرار ٢٧٠/٥٧ باء، بغية أن تتحقق تدريجيا الأهداف التي حددها مؤتمر قمة الألفية.

ويرى وفدي أن تنشيط أعمال الجمعية العامة، بوصفها المحفل المميز للمداولات حول المسائل التي تهم المجتمع الدولي، ينبغي أن يمكّن تلك الهيئة من استعادة مهمتها الأساسية المتمثلة في الاستفادة من جوانب القوة التي تتمتع بها تعددية الأطراف من خلال اختيارات استراتيجية للإنجاز الإيجابي – كما قال الرئيس.

وأكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن تسعى منظمتنا الآن إلى المبادرة بالعمل – بدلاً من أن يكون عملها رد فعل – على نحو متفانٍ وعملي، بواقعية وفعالية، في مواجهة الاعتلالات والمخاطر والتحديات التي تواجه البشرية في كل

مكان وتهاجمنا بدون رحمة. ومن هذا المنظور، من البديهي أن تكون الجمعية العامة المحفل الذي يطلق فيه المجتمع الدولي مبادراته في سياق عولمة وتحرير الاقتصاد، عندما ننظر في ما يحدثه الفقر والأمية والأوبئة من أضرار.

وفي ذلك السياق، أود أن أرحب بإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بقيادة وكيل الأمين العام غامباري. ومن بين المهام ذات الأولوية لهذا المكتب القيام — في الوقت المناسب — بتنسيق الدعم القيِّم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولا تقل عنها أهمية أنشطة ومشاريع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، السفير شودري، الذي يستحق دعمنا الكامل في تنفيذ برنامج عمل بروكسل واتفاق كوتونو.

لقد حان أوان العمل، ولذلك، أود أن أرحب بقرار الأمين العام إنشاء فريق رفيع المستوى لرصد التمويل من أجل التنمية تمشياً مع أهداف الألفية، في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ولكي تكون الأمم المتحدة فعالة، يجب أن تحذر من الوقوع في شراك الانسياق وراء نزعة النمو المتأصلة في البيروقراطيات. فالبيروقراطية تنزع إلى النمو باطراد وتصبح قوة جمود - تعرقل عمل المنظمة التي يفترض أن تخدمها. وإدراكا لهذا، لا يحتاج المرء سوى أن يقارن بين النتائج الملموسة للمؤتمرات الدولية التي لا نهاية لها - حوالى ١٥ ٥٠٠ مؤتمر على مدى السنتين الماضيتين - مقابل تكلفتها الباهظة؛ فعددها الضخم وافتقارها إلى النجاح يقوض قيمة وأهمية وسلطة دورات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية والاستثنائية.

وبالنسبة للتقارير التي لا تحصى والتي تجد وفود قليلة الوقت لقراءتها أو حتى تصفحها، يثير وفد السنغال مسألة مشكلة نوعية الوثائق المقدمة وحجمها وتأخر تقديمها، وهي مشكلة مزمنة، في حين أنه يستنكر حقيقة أن الدول الأعضاء، لا سيما الوفود التي تعمل باللغة الفرنسية، لا تتلقى دائماً معاملة متساوية، على الرغم من مبدأ تعددية اللغات المقدس. ولذلك، يتعين أن نجري تخفيضاً كبيراً في عدد الاجتماعات الرسمية وحجم الوثائق الغامر، بينما نعزز موارد إدارة شؤون الإعلام، لا سيما استكمال المعلومات يومياً على موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية بجميع لغات عمل الأمم المتحدة.

ويرحب وفدي بقرار الأمين العام إلغاء ١٩٢ تقريرا ونشرة في ميزانية السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولدعم هذا القرار، تعتقد السنغال أنه من المفيد ضم التقارير عن المواضيع المتعلق بعضها ببعض، والحد من عددها ووضع قواعد صارمة تحدد عدد صفحات هذه الوثائق. ونعتقد أنه ينبغي تحديد الأولويات لمشاريع القرارات والمقررات التي تعتمد مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، مع التأكد، كما أشار أصدقاؤنا من الجماعة الكاريبية، ألا يؤدي هذا الإجراء إلى إهمال مسائل ذات أهمية رئيسية لإحدى مجموعات الدول، ولكن مجموعة أخرى من الدول ذات النفوذ تعتبرها أقل أهمية، أو تحويل هذه المسائل إلى مسائل من الدرجة الثانية.

ويجب أن أتناول أيضاً الدور الحيوي للإشراف على الميزنة والإدارة في عمل منظمتنا. وفي هذا المجال، ينبغي أن توفر لوحدة التفتيش المشتركة، وهي هيئة الإشراف الخارجية المستقلة الوحيدة المسؤولة عن تقييم كفاءة الأمم المتحدة، الوسائل المناسبة لتحقيق هدفها المتمثل في تعزيز كفاءة الأداء الإداري والمالي لمنظومة الأمم المتحدة.

ولذلك، ينبغي تعزيز الموارد البشرية لوحدة التفتيش المشتركة بإبقاء عدد المفتشين على حاله، إن لم تجر زيادته — يبلغ عددهم حالياً ١١ مفتشاً، ثلاثة منهم من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى واثنان من كل منطقة من المناطق

الأخرى – وبزيادة عدد مساعدي البحوث، الذين يبلغ عددهم الآن سبعة، وهم الذين يساعدون المفتشين في مهامهم. وبالإضافة إلى عمليات التحقيق والتقييم وتقديم الاقتراحات للإصلاح، ينبغي أن تتضمن مهمة هذه الوحدة رصد تنفيذ التوصيات والرد على طلبات التفتيش التي يقدمها المديرون التنفيذيون لـ ١٢ هيئة في منظومة الأمم المتحدة تعترف بمركز وحدة التفتيش المشتركة.

وبالنسبة لوضع المفتشين، نشعر أن من الحيوي الإصرار على إبقاء قواعد وإجراءات الاختيار والترشيح المجربة دون الحاجة – هنا وفي أي مكان آخر – إلى إعادة اختراع العجلة أو تحويل المفتشين إلى محاسبين ومدققي حسابات يتنافسون مع مجلس مراجعي الحسابات القائم. وينبغي أن يتمتع المفتشون بخلفية إدارية ومالية مثبتة. وبالتالي، لا ينبغي أن يتوقف تكوين وحدة التفتيش المشتركة كلياً على المعايير المالية ومعايير الميزانية. فمن المهم أيضاً المهارات الإدارية والتنظيمية والخبرة الدبلوماسية والدولية المتصلة بخبرة مباشرة في منظومة الأمم المتحدة. ولهذا السبب، توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باستمرار تطبيق أحكام وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة.

ولا يوجد ما يضمن بأية طريقة كانت أن أي تغيير في الأسلوب من شأنه أن يعزز أداء هذه الهيئة، بل قد يعود بنتائج عكسية. كما أن التوازن الجغرافي الحالي لتكوين وحدة التفتيش المشتركة يبدو مقبولاً، وإن كان من الواضح أنه يمكن تحسين تمثيل أفريقيا، الممثلة حاليا بمجرد مقعدين اثنين. ولذلك، فإن أي عملية إصلاح محتملة لوحدة التفتيش المشتركة ينبغي أن تستند إلى نهج منهجي وشفاف وتوافقي يقاوم أي تغيير متهور، من شأنه أن يضر بعمل هيكل المنظمة ونظامها الذي يعمل جيدا.

ختاماً، أود أن أشيد إشادة حارة بالأمين العام كوفي عنان ونائبة الأمين العام لويز فريشيت على نوعية تقاريرهما الجيدة وأهمية اقتراحاتهما، بما فيها إنشاء فريق يضم شخصيات بارزة يُعنى بإصلاح أجهزة الأمم المتحدة.

ولذلك، فإن السنغال يحدوها الأمل بأن تبزغ مرحلة جديدة قريبا جدا للأمم المتحدة من خلال تآلف الجهود والتفكير المثمر المتشاطرين والاستباقيين والحاسمين في خدمة الإنسانية.

السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): ان التغييرات التي تطالب بها شعوب البلدان الأعضاء في هذه المنظمة العالمية تتعلق مباشرة بقدرتها على التصدي للتحديات الراهنة وتلبية احتياجات المجتمع الدولي.

يود وفدي أن يذكّر بأن هناك ولايات صادرة عن مؤتمرات القمة الأخيرة جدا للبلدان غير المنحازة، وكذلك فريق ريو، ترمي إلى المضي قدما في تقوية النظام المتعدد الأطراف وفي إصلاح الأمم المتحدة. ولا بد لي من الإشارة إلى النقاط الحكيمة جدا التي أثارها الأمين العام عن أن إصلاح الهيكل الدولي برمته أمر مطلوب. ومن الأساس أن نبذل جميعا جهودا لإحراز تقدم في عملية إصلاح النظام المتعدد الأطراف.

وينبغي للبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة أن تجعل المنظمة أكثر ديمقراطية وجدوى وفعالية. هذا ما يطالب به الناس. لقد قلت في هذه القاعة قبل بضعة أيام، إنه إن لم نغير الهيكل المتعدد الأطراف للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لجعلها تستجيب لاحتياجات شعوبنا، سنكون قد حكمنا بالفشل على أعظم جهد للإجراءات المتسقة في تاريخ الجنس البشري.

ولا يمكن أن يتم الإصلاح أو التغيير بصورة جزئية. يجب أن يتم من خلال نهج شامل يتضمن جميع أجزاء الكل، الأمر الذي يمكّن من تقوية منظومة الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف. إن جزءا هاما من هذه العملية يتمثل في إقناع الممثلين الدائمين بأهمية هذه المسألة وتوظيف جهودهم كي نتمكن من التحرك بكل اجتهاد لتحقيق الإصلاح الذي نحن في أمس الحاجة إليه.

إن بلداننا مغمورة بعالم يعتمد بعضه على بعض ويتصل فيما بينه بدرجة عالية، مما يجعل من الضروري لمجتمع دولي شفاف وديمقراطي أن يكون حساسا تجاه احتياجات الجميع وجاهزا للسعي لإيجاد حلول شاملة للمشاكل المشتركة. ولا يمكن لأحد أن يكون له السيادة المطلقة في هذا الوقت من التاريخ. نحن بحاجة إلى تحليل الوضع الحالي بغية إيجاد السبل حيث تتواجد بالفعل الولايات وتوافق الآراء وحيثما يمكننا أن نتحرك بسرعة دون الحاجة إلى إجراء مفاوضات لأمد طويل. إنني أدعو الجميع إلى السعي على أفضل وجه، من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن الإصلاح. وأؤمن إيمانا قويا بالحاجة إلى توحيد المواقف والحقائق حتى نتمكن من أن نتفق على التغييرات التي نريدها جميعا.

لقد حضرت تقريبا جميع المناقشات والمشاورات التي عقدت بشأن هذه المسألة. وأعرب جميع رؤساء البعثات والحكومات، بمن فيهم رؤساء الدول والممثلون الدائمون عن تأييدهم لها. يجب علينا ألا نفوت هذه الفرصة لإحراز التقدم بمقاصد ومبادئ الميثاق، تحت قيادتكم، سيدي.

معروض علينا مجموعة من المقترحات التي تتضمن العديد من الحسنات والتي تستحق منا الاهتمام الدقيق. دعونا نبدأ بعملية التغيير التي نحن في أمس الحاجة إليها.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لاتخاذكم مبادرات مبكرة وجدية للنهوض ببرنامج إصلاح الأمم المتحدة. فهذا النقاش لم يكن ممكنا أن يجري في وقت أفضل كونه ينعقد بعيد أن اقترح الأمين العام إنشاء فريق رسمي لتنشيط الأمم المتحدة. وستحظون، سيدي، بتأييدنا الكامل في جهودكم المبذولة.

أود أن أعرب عن تأييدي لبياني السفير الجزائري باعلي والسفير المغربي بنونه باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين على التوالي. أود أن أضيف أيضا أفكارنا الخاصة بنا عن هذه المسألة الهامة جدا المعروضة علينا.

الأمم المتحدة أصابها الوهن، وباتت ضعيفة ومتعبة، وتتطلب المزيد من الكفاءة والفعالية للقيام بمهامها. فالجهود السابقة لتنشيطها كانت بطيئة ومقتصرة إلى حد كبير على الإصلاح ضمن الأمانة العامة. لقد كان التغيير في الهيئات الحكومية الدولية جزئيا وإجرائيا. والمناقشات العقيمة بشأن الإصلاحات الجوهرية امتدت لفترة طويلة. وانعدام التقدم هذا شجّع الناس من جميع المشارب على التساؤل عن مغزى وجود الهيئة الدولية.

يجب علينا ألاّ نسمح للذين ينتقصون من الأمم المتحدة بأن يدمروها. بالفعل، يكمن الخيار بين اليأس وبين العزم. باستطاعتنا أن نستسلم لليأس وأن ننضم إلى قافلة هؤلاء الذين يرغبون في رؤية زوال الأمم المتحدة، مقتنعين بأنها خارج نطاق الإصلاح، أو باستطاعتنا شحذ عزيمتنا لاتخاذ خطوات حاسمة وأن نجدد هذه المنظمة ونصلحها.

فالأمم المتحدة ليست بحاجة الآن إلى إصلاح هامشي بإجراء تغييرات إجرائية غير هامة. إننا بحاجة إلى مبادرات جريئة حقيقية لتغيير أسلوب العمل المعتاد وتشكيل الأمم المتحدة بالعمل الدؤوب لتصبح منظمة لديها رؤية ووسائل وأدوات لمواجهة التحديات المستجدة لعالم جديد.

ونيبال ملتزمة بالعمل مع تلك القوى التي عقدت العزم على وضع الأمم المتحدة في صلب تعددية الأطراف وحقنها بالإصلاح من أجل تنشيط المنظمة. ونحن ندرك أنه سوف يكون هناك نكسات وإحباطات على الطريق، لكن ذلك هو مسار العمل العملي والناجع الوحيد لجعل الأمم المتحدة نابضة بالحياة وكفؤة وفعالة في خدمتها للبشرية.

هذه فترة حاسمة للأمم المتحدة. يجب أن تكون الإصلاحات، في هذا المنعطف، أكثر شجاعة في نهجها وأكثر ابتكارية في مضمونها. ويجب أن تكون متسقة وشمولية، وكذلك جوهرية وقابلة للتنفيذ. فالجهود الجزئية في مجالات تلقى أقل قدر من المقاومة لن تكون كافية، وسيوفر لنا هذا النقاش الفرصة لتطوير هذه الإصلاحات.

كما قلت، لقد أجرينا بعض الإصلاحات الإجرائية. فعلى سبيل المثال، ضمن الجمعية العامة، أن دراسة بنود جدول الأعمال مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات وكذلك تجميعها، وتقليص وقت المناقشة العامة ووقف خدمات المؤتمرات بعد ساعات محددة، قد غرست فينا وفي عملنا المزيد من الانضباط. وقد أجريت بعض التغييرات في أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

هذه الإجراءات كانت يقينا مفيدة. لقد قللت من التكلفة وزادت من الكفاءة، لكنها غير كافية على نحو مؤلم لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية من حيث إنتاجها ونتائجها. وعلى النقيض من ذلك، فإن التطورات الأخيرة نالت من سمعة الأمم المتحدة وشرعيتها بصورة جدية. ويجب علينا أن نصوب هذا الوضع.

بالفعل، لا يوجد هناك دواء شامل لحل المشاكل ورفع منزلة الأمم المتحدة. ويتعين اتخاذ مجموعة من الإجراءات، وكل جهاز بحاجة إلى اتخاذ بعض الخطوات المشتركة والمحددة من أجل إعادة تنظيم وتنشيط إجرائية وهيكلية.

والأمور الحيوية لإعادة تفعيل الجمعية العامة هي التدابير التي أوجزتها في ''الرمز السباعي''، وهو يشير إلى تجميع وتوحيد جدول الأعمال، وتكييف جدول الأعمال بحسب الاحتياجات الناشئة، ودمج وإعادة تنظيم اللجان واللجان الفرعية، وتعزيز مكتب الرئيس، وتنظيم عمل الجمعية العامة خلال الدورة، وتنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، تخصيص الميزانية بحيث يتماشى مع الأوليات.

وعلى سبيل المثال، هناك مجال هائل لتجميع وتوحيد عدد من بنود جدول الأعمال في جميع لجان الجمعية العامة الرئيسية من الناحية الفعلية. وخلال الدورة السابعة والخمسين، أخذت اللجنة الخامسة زمام المبادرة في توحيد عدة بنود من جدول الأعمال في بند واحد. ومن الممكن اتخاذ خطوات مماثلة في لجان أخرى مع ضمانات تكفل أنه لم يتم تقويض أهمية أي بند من البنود.

إن تكييف بنود جدول الأعمال مع الاحتياجات المتغيرة أصبح أمرا ملحا. فالكثير من البنود فقد جدواه وأهميته بمرور الوقت وأخذ البعض الآخر يتسم بالأهمية مع أبعاد ومعان جديدة. بعض قضايا الحرب الباردة أصبحت

بائدة في حين أن قضايا مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمتلازمة التنفسية الحادة والتنمية المستدامة أصبحت أكثر أهمية في الأولويات العالمية.

إن فكرة دمج اللجنة الأولى واللجنة الرابعة مثيرة للاهتمام. وهي فكرة منطقية من حيث أن هاتين اللجنتين لديهما جداول أعمال يتعلق بعضها ببعض وأعباء معتدلة. وترغب نيبال في النظر في موضوع الدمج إذا كانت المجالات الحيوية لكل من اللجنتين لن تعاني من الإهمال بسبب هذا الدمج.

إن تنظيم أعمال اللجان خلال الدورة يمكن أن يكون سبيلا لتخفيف الضغط على دورة الخريف. فاللجنة الخامسة أمامها دورة الخريف وكذلك دورتان مستأنفتان بسبب عبء العمل الثقيل. ومن الممكن أن تجتمع اللجنتان الثانية والثالثة أكثر من مرة بحسب الضرورة. وسيمكِّن هذا الأمر الوفود الصغيرة من متابعة أعمال الجمعية العامة على نحو أفضل.

وتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة قد حظي بقدر قليل من الاعتبار حتى الآن. يجب علينا تعزيز ذلك المكتب لجعله أكثر ظهورا من حيث هيكليته وأكثر احتراما من حيث المكانة، وأكثر موضوعية من حيث المضمون. وينبغي للرئيس أن تكون لديه القدرة والموارد للقيام بمهمته بفعالية، خاصة في مجال متابعة قرارات الجمعية العامة.

إذا كان هنالك من شيء بإمكانه حقا تفعيل الجمعية العامة ومساعدتها في استعادة سلطتها العليا في منظومة الأمم المتحدة، فهو ضمان تنفيذ قراراتها. ولا يمكن أن نتصور تنفيذ حوالي ٣٠٠ قرار تتمخض عن الجمعية العامة كل عام. ولكن بداية ، تستطيع الجمعية وينبغي لها أن تختار خمسة إلى عشرة قرارات غير مثيرة للجدل من أجل تنفيذها ومتابعتها بشكل جاد.

مثل هذه المتابعة سوف تفضي إلى الانضباط الذاتي بين الدول الأعضاء، وتشجعهم على المضي قدما بمجرد القرارات التي لديها فرصة المتابعة بعد ذلك. والنتائج الملموسة لعمل الجمعية العامة هي وحدها التي يمكن أن توجد تماسكا قويا بين الشعوب حول العالم وتعزز هذه الهيئة الأكثر تمثيلا من بين هيئات الأمم المتحدة.

وقد رحبت نيبال بالإصلاح الذي تم الاضطلاع به وفقا لتوصيات الأمين العام في العام الماضي، وهي تعمل من أجل تنفيذ الكثير من تلك التوصيات. بالفعل، نحن ندعم الجهود الرامية إلى ربط الميزانية بأولويات الأمم المتحدة. كما نؤكد على أهمية تحقيق توازن بين الحاجة إلى الرقابة التشريعية والمرونة الإدارية من أجل الحصول على أفضل المردود والنتائج لأنشطة الأمم المتحدة.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحتاج أيضا إصلاحات جريئة حتى يصبح أكثر أهمية وفعالية. والعنصر الرئيسي هنا، مرة أخرى، هو تنفيذ قراراته ومقرراته. ويجب أن يقنع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الشعوب في سائر أنحاء المعمورة بأن عمله يمكن أن يولِّد أثرا حقيقيا في حياتهم. ومن أجل ذلك، يجب عليه أن ينخرط، على نحو أوثق وأكثر موضوعية، مع شركائه في التنفيذ ليتمكنوا من تطوير روح من الملكية والالتزام من أجل تنفيذ قرارات المجلس.

إن التنسيق والاتساق هما على قدر مساو من الأهمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه لم يتمكن من تنسيق أنشطته مع أنشطة هيئاته الفرعية، كما أن عمله الرقابي ما زال مقصرا. والتفاعل السنوي مع لجانه وصناديقه وبرامجه تبعث على الأسف ولا تكفي لتعزيز الشراكة والحيوية لتنفيذ قرارات المجلس.

وفي غضون ذلك، ينبغي للمجلس أن يسعى لتعزيز أدائه عن طريق ترشيد عمله بجدول أعمال حسن التوقيت وجلسات محددة. إن دورة موضوعية طويلة لا تفضي إلى ذلك، إذ تصيب الوفود بالتعب وتقضي على إنتاجيتهم الحدية. لذلك، ينبغي للمجلس أن يجتمع على مدار العام، إذا اقتضت الضرورة، وبالتأكيد ألا يعمل على حشر جميع الأجزاء معا، وفكرة إنشاء مجلس أمن اقتصادي واجتماعي تستحق كذلك الدراسة بعناية، إلا أن مثل هذا المجلس ينبغي أن يأتي دون تقييد لمجلس الأمن.

كذلك طرحت أسئلة في بعض الدوائر حول الحكمة الكامنة وراء جعل عقد جلسات المجلس بشكل دوري سنوي في نيويورك وجنيف. بطبيعة الحال، هذه مسألة سياسية حساسة ويجب دراستها في إطار الإصلاح الشامل وليس بمعزل عنه.

لقد ثبت أن إصلاح مجلس الأمن هو جرعة صعبة يصعب ابتلاعها. والفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي انكب على دراسة هذا الأمر، فشل في تحقيق أي تقدم لعقد من الزمان. وكارثة العراق المفاجئة أكدت النداء الصارخ من أجل جعل هيكل المجلس أكثر تمثيلا ووسائل عمله أكثر شفافية وإسهاما من أجل تعزيز شرعيته وضمان حصوله على الدعم الذي يحتاجه من مجتمع الأمم.

لقد أيدت نيبال دائما توسيعا محدودا للمجلس، في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. لكن ثمة مسألتين من بين مسائل أخرى، هما حق النقض ومزايا المرشحين لنيل الامتيازات، أوصلتا قضية التوسيع في الفئة الأولى إلى طريق مسدود. ولحل هذه المسائل الشائكة ينبغي لغير أعضاء المجلس المثابرة على تحقيق ذلك، ويجب على الأعضاء الدائمين الموافقة على إطار عمل معتدل للإصلاح.

إن الإصلاحات التي قام بها مجلس الأمن لجعل عمله أكثر شفافية ومشاركة غير ملائمة إطلاقا، خاصة أنه ينبغي للدول المساهمة بقوات أن تضطلع بدور أكبر في اتخاذ قرارات مجلس الأمن وفي التخطيط للبعثات، إذ أنها هي التي تعرّض حياة مواطنيها للخطر على خطوط المواجهة في بعثات خطيرة.

وترحب نيبال باقتراح الأمين العام بإنشاء فريق رسمي لتقديم توصيات بشأن تدابير الإصلاح. ويجب أن يكون ذلك الفريق صغيرا وفي نفس الوقت يعكس تنوع المصالح والدوائر التي يتعين على الأمم المتحدة أن تأخذها في الاعتبار. ويجب على ذلك الفريق أن يشارك في مشاورات واسعة النطاق وذات مغزى مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لكي يجعل توصياته أكثر استساغة لهم.

وبوضوح، يقع على عاتق المجتمع الدولي تنفيذ التعهدات المشتركة بجعل العالم مكانا أكثر سلما ورخاء وعدلا لنا جميعا. وقد تم التسليم بحتمية ذلك في عدد من الاتفاقات العالمية بما في ذلك إعلان الألفية. وينبغي ألا يبتعد أحد عن التزاماته بما في ذلك التزاماته من أجل إعادة تفعيل الأمم المتحدة.

إن اليأس يفضي إلى الهزيمة، والتصميم يؤدي إلى النجاح. ولذلك، يجب علينا أن نختار التصميم بدلا من اليأس، وأن ننخرط في إصلاح الأمم المتحدة لكي نساعد المنظمة على أن تشغل مكانها في قلوب وعقول الناس العاديين في أنحاء العالم كافة، وأن تعزز وجودها في وعي الرأي العام العالمي. ولإنجاز ذلك، على الهيئة الدولية أن تركز على ثلاث أولويات رئيسية متعلقة بقراراتها ومقرراتها. والأولويات الرئيسية الثلاث هي: التنفيذ، والتنفيذ، والتنفيذ.

السيد سيفرين (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض آراء سانت لوسيا في مناقشة المسائل

المتصلة بإصلاح الأمم المتحدة، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وتنشيط أعمال الجمعية العامة.

يؤيد وفد سانت لوسيا البيان الذي أدلى به ممثل سورينام باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، لكن نجد لزاما علينا أن نقدم أفكارا إضافية بشأن المسائل المعروضة علينا.

ومع أن الخلفية التاريخية للمناقشة ذات فائدة هنا، إلا أنني سأكون حريصا على الامتثال لما دعوتنا إليه، السيد الرئيس، وهو تقديم مقترحات محددة، بتركيز وإيجاز.

السيد الرئيس، في المذكرة غير الرسمية التي قدمتموها بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اقترحتم أن يندرج أي نظر جديد في مسألة تنشيط عمل الجمعية العامة تحت العنوان الرئيسي لموضوعين هما، تعزيز سلطة ودور الجمعية العامة، وتحسين أساليب عمل الجمعية العامة. إننا نعتقد أن ثمة جدوى كبيرة لهذا النهج، ووفقا لذلك، قررنا تقديم المقترحات التالية للنظر فيها.

إن دور رئيس الجمعية العامة، بمعناه الحقيقي، يجسد سلطة أعضاء المنظمة. وينبغي لمكتب الرئيس أن يكون انعكاسا لتلك السلطة وأن يظهرها. وفي ذلك الصدد، لا بد من تعزيز قدرة هذا المكتب على توفير قيادة مقتدرة وفعالة للجمعية.

والرئيس الجديد ينبغي له، أو لها، عدم الانشغال في تلبية احتياجات مكتبه، أو مكتبها، من الموظفين، باستخدام موارد بشرية من بلده، أو بلدها. بل ينبغي لمكتب الرئيس أن يزود بالدعم الفني بدوام كامل من الأمانة العامة. ولهذا الغرض، ينبغي إنشاء مكتب دائم، بطاقم مؤلف من ثلاثة إلى خمسة موظفين فنيين من ذوي الخبرة العالية والكفاءة. وبالطبع يستطيع الرئيس، أو الرئيسة، دعم المكتب من مصادر أخرى إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

وحتى قبل أن يتولى الرئيس المنتخب أو الرئيسة المنتخبة المنصب رسميا، ينبغي توفير مكتب انتقالي له أو لها، يكون مزودا بخدمات الإدارة وأمانة السر من الأمانة العامة. وسيكون مجديا بدرجة كبيرة أن يتمكن الرئيس والرئيس المنتخب من إجراء مشاورات غير رسمية قدر الإمكان خلال الفترة الانتقالية، وأن يتمكنا من وضع الآليات المتفق عليها لضمان سلامة انتقال الرئاسة واستمرارية العمل في مكتب الرئيس لصالح فعالية الجهاز بوجه عام.

وإذا كان لنا أن نعزز دور وسلطة الجمعية العامة، الأمر الذي نسعى إليه جميعا، فلا بد لنا من الاستمرار في العمل من خلال هذه الهيئة، إلا عندما يتطلب ميثاق المنظمة وقواعدها غير ذلك. ولكن من خلال قيامنا بذلك، يجب أن نحرص على إبقاء وتعزيز العلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، آخذين بعين الاعتبار أيضا أن هذه الأجهزة تعمل باسم أعضاء الأمم المتحدة كافة. ويبدو مناسبا، في هذا الصدد، إنشاء نظام لجلسات إحاطة إعلامية، تعقد بصفة دورية، وتضم رؤساء الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الأمين العام.

ونتفق جميعا على أن هناك نواقص جدية تشوب أسلوب عمل الجمعية العامة، وأن هناك حاجة إلى تغييرات أساسية. ويرى وفدي أن علينا أن ننظر في تنظيم عملنا بحيث يتم تمديد فترة عمل اللجان الرئيسية الست خارج فترة الأشهر الثلاثة العادية. وسيمكننا ذلك من استخدام مواردنا بطريقة أنجع، وتعزيز مشاركة جميع الدول الأعضاء، وخاصة ذات البعثات الصغيرة. ونحن نرى أن نظام العمل الحالي، الذي يتطلب وتيرة عمل محمومة في اللجان الست الرئيسية التي تنعقد بالتوازي خلال شهرين ونصف الشهر، بالإضافة إلى مجلس الأمن، والهيئات الفرعية، والهيئات الإقليمية،

والجلسات العامة للجمعية، وجميعها تتطلب اهتمامنا في نفس الوقت، وتسعى بشكل محموم لاستكمال برامج عملها المعقدة والتي تستغرق وقتا طويلا لإنجازها بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر، يمثل استخداما غير فعال لمواردنا البشرية، ولوقتنا ولأموال دافعي الضرائب في بلداننا. ويحرمنا نظام العمل هذا من فرصة النظر المتأني والهادف في الأعمال المعروضة علينا.

إن المناقشة العامة تمثل عنصرا هاما في حياة وعمل الجمعية العامة، والمشاركة العادية لرؤساء الدول أو الحكومات في هذه المناقشة، لا ينبغي الترحيب بها فحسب، بل وتشجيعها أيضا. وبما أن الأمم المتحدة هيئة حكومية دولية، يحسن بنا أن نتذكر مصدر سلطتها وولايتها.

وفي كل عام نستمع إلى خطابات رؤساء الدول أو الحكومات، وهي تمثل توجيهات السياسات العامة التي علينا أن نلتزم بها. ولكن المشكلة تكمن في أننا لم ننجح في إيجاد العلاقة الأساسية بين هذه البيانات وعملنا، وبين المناقشة العامة وعمل الجمعية، واللجان الرئيسية واللجان الفرعية.

ويود وفدي أن يقترح النظر في هذه المسألة على النحو التالي: أن نعتبر المناقشة العامة المصدر الذي نستمد منه عناصر السياسة العامة التي يرتكز عليها عملنا. ويتم صقل هذه العناصر وتحديدها بصورة أكثر دقة في اللجان الرئيسية والهيئات الفرعية. وهناك تجري مناقشة المسائل التي تم تحديدها وصياغة مشاريع القرارات للنظر فيها في الجلسات العامة، وبعد ذلك ننتقل إلى جلسة ختامية للجمعية العامة.

وسيؤدي هذا النظام إلى المزيد من الترابط المنطقي في عمل الجمعية العامة، وسيساعد على تسهيل عمل الوفود وتتابع مراحل العمل، بحيث تنتفي الحاجة إلى القيام بعدة أعمال هامة متزامنة، الأمر الذي يسبب مصاعب للوفود الصغيرة.

ويعتقد وفدي أن المقترحات التي نعرضها للنظر فيها تعالج مسائل أساسية. وقد اخترنا ألا نتطرق إلى تفاصيل جزئية، مثل إعادة تصميم القرارات لتعزيز فعاليتها. ونعتقد أننا لن نحرز تقدما يذكر بدون إجراء تغيير عميق في أسلوب عملنا. ويأمل وفدي أن تساعد مساهمتنا المتواضعة في هذه المناقشة المشتركة على تحقيق الإصلاح وتنشيط العمل اللذين استحوذا على اهتمامنا لفترة طال أمدها.

السيد غانسوخ (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يعرب وفدي عن موافقته على البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر، بصفته منسقا للفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز والمعني بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة، والبيان الذي أدلى به ممثل المغرب، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وعلى غرار ما فعلته وفود كثيرة، يعلق وفدي أهمية خاصة على هذه المناقشة المشتركة لبندي جدول الأعمال المتعلقين بعملية إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة. وفي الواقع، يعد إصلاح وتنشيط منظمتنا – حسبما أشرتم يا سيادة الرئيس – مفتاحا لنجاح مبادراتنا، ولذلك تندرج هذه العملية ضمن أولوياتنا.

وبالنظر إلى العقد الماضي – وإلى مجموعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية للتنمية، التي أصدرت إعلانات وخطط عمل هامة – قد يصفه المرء بأنه عقد الالتزام بالتنمية. ولكن لا بد لنا أن نتذكر دائما أن الناس بصفة عامة، والذين يعيشون منهم في العالم النامي بصفة خاصة، قد أصابهم الإعياء من جراء عدم الوفاء بالوعود؛ ويثمنون الأفعال بأعلى من تثمين الإعلانات السامية وإنما الجوفاء. وفي هذا الصدد، تعتبر منغوليا أن الإصلاح يعد خطوة حاسمة أخرى نحو استعادة الثقة في منظمتنا.

ويوافق الجميع على أن الإصلاح أصبح ضروريا اليوم أكثر من أي وقت مضى كي يتسنى للأمم المتحدة أن تتصدى بفعالية للتحديات التي تواجه عالمنا. ولقد بذلت الجهود بصورة متواصلة خلال العقود الماضية، وأنشئ عدد من الأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية تحقيقا لهذه الغاية. ومما يؤسف له أنه أحرز تقدم ضئيل في تنفيذ عملية الإصلاح عمليا. ولهذا، ثمة حاجة ماسة إلى الإسراع بعملية الإصلاح وذلك بتحديد نهج ابتكارية. ويتعين علينا أن نعيد التفكير في الإصلاح المطلوب والغرض منه. ومن الضروري أن نأخذ في الحسبان الحقائق الموجودة في العالم الراهن والتحديات التي تمثلها للأمم المتحدة.

وهنا، أود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به السفير محبوباني، سفير سنغافورة صباح اليوم. وأنا على ثقة من أن النقاط التي أثارها في بيانه، إضافة إلى النقاط التي أوجزها آخرون، ستوفر توجيهات هامة لعملنا بشأن هذه المسألة في المستقبل.

ومع التأكيد من جديد على تأييد منغوليا لاقتراح الأمين العام بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة، أود أن أعرب أيضا عن تأييدنا للرأي الذي عبر عنه كثيرون آخرون، وأعرب عنه بصفة خاصة الممثل الدائم لهولندا، بشأن العمل الموازي، وينبغي أن يكمل عمل الفريق عملنا في نيويورك، بدلا من أن ينافس العملان بعضهما البعض.

وغني عن القول إن جزءا هاما من عملية إصلاح الأمم المتحدة يتمثل في تنشيط الجمعية العامة وتعزيز دورها. وخلال العقد الماضي، اتخذت الجمعية العامة بعض القرارات الرامية إلى ترشيد سبل عملها وتحسين كفاءتها. وكان هناك تأييد باهر خلال المناقشة العامة في الشهر الماضي للدور الأساسي الذي تقوم به الجمعية العامة بصفتها داعية والهيئة المشرفة وهيئة صنع السياسات العامة في المنظمة. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن تقديره لكم يا سيادة الرئيس وللرؤساء الذين سبقوكم على جهودكم التي لا تعرف الكلل الرامية إلى المضي قدما في هذه العملية. ونعتقد أن من الضروري أن تنظر الدول الأعضاء بعناية في المسائل المقترحة في إطار هذين المجالين الواسعين لعملية التنشيط وتعتمدها.

ويتبين لنا من التقارير التي قدمها الأمين العام عن بنود جدول الأعمال قيد النظر أن خطوات ملموسة قد اتخذت لتنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة. ولكن، حسبما أكد السفير باعلي، سفير الجزائر، ومنسق الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز، في البيان الذي أدلى به في وقت سابق، تركز التدابير المتضمنة في هذه القرارات على ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة وسبل عملها، بقدر أكبر من تركيزها على الجوانب الموضوعية لعملية التنشيط. وتركت هذه التدابير أثرا ضئيلا على تحقيق الهدف الرئيسي المحدد في الفقرة ٣٠ من إعلان الألفية والقرار ٥٥/٢٨٥، الذي ينص على أن الهدف من الإصلاح يرمي إلى تمكين الجمعية العامة من القيام بدورها بفعالية بصفتها الهيئة الرئيسية التداولية والتمثيلية وصانعة السياسات العامة في الأمم المتحدة.

ويوافق وفدي تماما على الرأي الذي يفيد بأنه لن يكون بالمستطاع تنشيط الجمعية العامة بصورة حقيقية وأصيلة إلا باتخاذ تدابير ابتكارية إضافية تعالج مشكلة التهميش النسبي للجمعية العامة وعلاقاتها مع الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ونأمل أن ينظر في القضايا ذات الصلة بتنشيط الجمعية العامة والتدابير المحددة، التي اقترحتموها أنتم يا سيادة الرئيس في الورقة غير الرسمية التي قدمتموها، بمزيد من التفصيل خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية في المناقشة العامة التي تعتزم أن تجروها في الشهر القادم.

وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام وموظفيه على جهودهم المستمرة الرامية إلى تنفيذ خطة الأمين العام من أجل إجراء المزيد من التغييرات، ولا سيما مبادرات تحسين عملية الموازنة والتخطيط الحالية وإصلاح إدارة الإعلام. ويعرب وفدي عن ثقته بأنه من الممكن، بفضل دعم الدول الأعضاء وتعاونها المعزز، بذل جهود إضافية لتنفيذ خطة الأمين العام من أجل إجراء المزيد من التغييرات بصورة تامة.

السيد رحمة الله (السودان): نود في البداية الإعراب عن تقديرنا للسيد الأمين العام على مبادرته لتعزيز الأمم المتحدة ومتابعته تنفيذ تدابير الإصلاح التي تناولها قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠. كما نعرب عن اتفاقنا مع ما ورد في بيان الممثل الدائم للمملكة المغربية الشقيقة، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلى به مندوب الجزائر الشقيقة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد أكد الأمين العام في تقريره عن تعزيز الأمم المتحدة على أن هذا الأمر يتوقف كذلك على إحداث تغييرات متناسبة داخل الهيئات الحكومية الدولية وأبرزها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ونحن نتفق مع الأمين العام في دعوته المضمنة في تقريره لهذه الجمعية بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي إلى تكوين فريق عمل من شخصيات بارزة لتقديم مقترحات بشأن إصلاح مجلس الأمن. إلا أن الذي عضد هذه الدعوة ما شملته بيانات رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية إلى هذه الجمعية في دورتها الحالية من تأكيد على ضرورة إدخال تعديلات وإجراء إصلاحات على مؤسسات الأمم المتحدة الرئيسية وهي: مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية.

إن الحاجة إلى إجراء إصلاحات في الأمم المتحدة لتعزيز دورها وفعاليتها تتطلب بالضرورة تقديم مقترحات محددة تبين الإصلاح المطلوب وكيفية تحقيقه والإجراءات القانونية والإدارية التي يمكن من خلالها تحقيق النتيجة المطلوبة. والورقة المقدمة من السيد رئيس الجمعية خلال هذه الدورة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ حول البند ١١، بشأن تقرير مجلس الأمن، والتي قدمت رصدا لما أوردته كلمات أو بيانات الدول خلال ثلاث جلسات، كل ذلك يعكس ما تود هذه الدول الإعراب عنه، وأن تركز بصفة عامة على موضوع واحد وهو تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

ومما لا شك فيه أن معظم الدول لها مواقفها ومقترحاتها لتعزيز دور الأمم المتحدة. ولعل نقطة البداية تكون جدول أعمال الجمعية العامة نفسه الذي يزدحم سنويا بعدد من المواضيع يفوق كثيرا الإمكانات الواقعية التي تسمح ببحث هذه المواضيع بعمق واتخاذ إجراءات بشأنها بحيث لا تعود إلى جدول الأعمال وبصورة متكررة. وللوصول إلى هذا الإجراء لا بد أن تبدي الدول الأعضاء قدرا من الحرص على طرح المواضيع ذات العائد العام أو إعطاء الأولوية لإدراج المواضيع التي تناقش مباشرة تعزيز دور الأمم المتحدة. وإن كنا نثني في هذا الإطار على الأمين العام بشأن الخطوات المتخذة، والتي شملها تقريره A/58/351، المحتوي على ثلاثة عشر بندا، إلا أن هذه الإصلاحات، في تقديرنا، لا تنفذ إلى الجوهر، ولو أن إرادة التغيير والإصلاح شاءت لنفذت إلى لب الإصلاحات المطلوبة التي نادت بها الدول منذ عقد من الزمان.

إننا مطالبون بتوفير الإرادة السياسية اللازمة للولوج في مرحلة التنفيذ. ولعل البيانات والكلمات التي ألقيت بشأن إصلاح الأمم المتحدة تذخر بثروة من الرؤى والأفكار والمقترحات. وإن قامت لجنة مصغرة بفحص هذه البيانات

لخرجت منها بورقة تصلح أساسا للنقاش يمكن بعد بلورتها وتمحيصها إعداد خطة واضحة المعالم نحدد بعدها ما يليها من خطوات.

السيد شيدياوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أشارك زملائي في الإقرار بأهمية جلسة اليوم بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة في وقت يوجد انطباع متزايد بين أغلبية أعضاء الأمم المتحدة بتهميش الجمعية العامة وإغفال دورها.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به باسم حركة عدم الانحياز السفير عبد الله باعلي، منسق الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز المعني بتنشيط الجمعية العامة وإصلاح الأمم المتحدة.

السيد الرئيس، إن من لديهم رؤية هادفة وإبداعية ولديهم الاستعداد لبذل جهود حازمة لإحياء الإلهام الأصلي للجمعية العامة وصبغه بوعي جديد بالهدف والتوجه يقبلون ويحيون حكمة قراركم بالتركيز، في ظل الظروف السائدة حاليا، على إصلاح محدود النطاق باعتباره خريطة طريق أكثر وعدا من إصلاح كلي.

ويُفترض عادة أن الجمعية العامة يمكن أن تكتسب فعالية أكبر من خلال إجراء تعديلات بعيدة الأثر للميثاق. ولا شك أن الجمعية العامة ستستفيد من هذه الممارسة. ولكن ثمة عائق واحد – فمثل هذه التعديلات رهن بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ويمكنهم أن يستخدموا حق النقض ضدها.

سيدي، من بين المسائل المثارة في الموجز الذي قدمتموه بشأن المشاورات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية خلال الجلسات العامة فيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة تبرز مسألة انتقاص دور الجمعية العامة بسبب إيثار بعض الدول الأعضاء للعمل من خلال مجلس الأمن. وأنا لا أوافق على هذه الملاحظة الصائبة فحسب، بل إنني مقتنع أيضا بأن أضيف عليها قولي إن التحدي الجسيم للعملية الديمقراطية على الصعيد العالمي يستمد جذوره من تقسيم الأدوار وجداول الأعمال بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتشابك العلاقات بين هاتي الهيئتين. صحيح أنه لا يمكن تحقيق إصلاح جدي للأمم المتحدة بدون معالجة مسألة الأدوار الخاصة بالجمعية العامة ومجلس الأمن والعلاقات المتبادلة بينهما.

ويبين البحث التاريخي والتجريبي لمنظومة الأمم المتحدة أن مناخ الحرب الباردة في السنوات السابقة كان أحد التحديات الخارجية الرئيسية لهذه الهيئة. وقد تمثلت الاستجابة المؤسسية من جانب الأمم المتحدة إزاء الحرب الباردة في محاولة نقل سلطة صنع القرار بالنسبة للقضايا الأمنية من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في عام ١٩٤٧، وذلك بسبب التأزم الناتج عن الخلافات الأيديولوجية بين الأعضاء الدائمين.

وفي تلك السنوات الأولى، عندما كانت الجمعية العامة تضم أغلبية موالية للغرب، كانت الأوساط الشمالية تكيل الثناء للجمعية بوصفها ''البرلمان'' أو ''مجلس مدينة العالم''. ولكن، بعد أن أصبحت بالفعل هيئة عالمية خلال الأعوام الأربعين الماضية، كان الازدراء مصير أغلبيتها الجديدة بوصفها غير مسؤولة إلى جانب اعتبار الجمعية ساحة للكلام لا طائل من ورائها. ويعزز هذا التصور من يجدون أن من الصعب متابعة عدد كبير من الخطب في الجلسات العامة للجمعية.

ومما يتصل أيضا بما ذكرته آنفا غياب أي مسعى جاد لوضع قوائم سنوية بالأعمال المناسبة لاحتياجات الألفية الجديدة وجدول أعمالها. ولذلك من الأيسر للمعلقين

المتلهفين على الاستخفاف بالجمعية وتهميشها أن يزعموا أنه لا يمكنها أداء مهامها بفعالية.

وبكل معيار من معايير القانون الدستوري الديمقراطي والممارسة الفعلية، فإن الجمعية العامة هي الهيئة العليا في الأمم المتحدة، وهي أعلى من مجلس الأمن ولها مكانة مركزية في المنظمة برمتها. ولكن، لا يُعرف الكثير عن سلطات الجمعية العامة للأسف.

ولا بد أن تكون مناقشتنا اليوم بالضرورة ذات توجه داخلي، إذ نسترشد بالميثاق فيما ينبغي عمله لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

إن المادة ١٠ من الميثاق تخول الجمعية العامة بصورة واضحة مناقشة أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه عليه. ويشمل ذلك مجلس الأمن، بين أجهزة أخرى.

والجمعية العامة وحدها هي المناطة في الميثاق بالنظر في المبادئ المعنية بالسلم والأمن، ونزع السلاح وتنظيم التسليح، وذلك وفقا للفقرة ١ من المادة ١١، كما أن لها أن تنشئ دراسات وتشير بتوصيات بقصد إنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه، وذلك وفقا للفقرة ١ من المادة ١٣.

لذا، من الواضح أن الجمعية العامة مخولة بوضع السياسات العامة التي يمكن لمجلس الأمن في إطارها أن ينهض بالمسؤوليات المناطة به. واقترح أن تعتمد الجمعية العامة إعلانا للمبادئ والمبادئ التوجيهية يشمل أي تدخل للأمم المتحدة في حالة محلية خطيرة داخل دولة عضو. ويتمشى هذا مع توصية مركز الجنوب الداعية إلى أن تقرر الجمعية العامة قيام اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور الأمم المتحدة، بالتشاور مع اللجنة السادسة، بإعداد إعلان للمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لقرارات الأمم المتحدة بشأن الإجراءات الدولية في الحالات المحلية الخطيرة، بما في ذلك آليات الفصل التابعة للجمعية العامة، واسترعاء نظر مجلس الأمن إلى هذه الأحوال في إطار الفقرة ٣ من المادة ١١.

وبالرغم من أنها حقيقة لا تعرف إلا قليلا جدا، فإن مجلس الأمن ليس المسؤول حصريا عن صون السلام والأمن الدوليين. وحتى في الميثاق، وفي الفقرات ١٠ إلى ١٤ منه، فإن المسؤولية عن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية مسؤولية مشتركة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للجمعية العامة، بموجب القرار ٥٩/٤٦، أن ترسل بعثاتها الخاصة بها لتقصي الحقائق. والمشاركة في المسؤوليات عن السلام والأمن الدوليين منصوص عليها جيدا في قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٧ المعنون ”برنامج للسلام: الدبلوماسية الوقائية والمسائل ذات الصلة“، الذي اتخذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وقد آن الأوان لكي نتوقف عن انتظار مجلس الأمن ونجعل الجمعية العامة تتصرف، إذ أنها الهيئة الأعلى التي تصنع السياسات العامة وتتخذ القرارات في القانون الدولي. وينبغي للبلدان النامية، بمساعدة وتعاون البلدان المتقدمة النمو المهتمة، أن تطالب الجمعية العامة بأن تعيد تأكيد اهتمامها ودورها في حفظ السلام وتحقيق السلام والأمن وتقديم المساعدة الإنسانية.

وبغية ضمان إنشاء تلك الهياكل والآليات وبغية تحسين استجابة الأمم المتحدة في الحالات التي وصفت آنفا، ينبغي أن تنشئ الجمعية العامة فريقا من الخبراء الحكوميين الدوليين رفيع المستوى لاستعراض مسببات الأزمات المعقدة وحالات الطوارئ والخروج بنتائج عن معالجة حالات الطوارئ تلك. وينبغي للفريق أن يصنع السياسات العامة وأن يتقدم بالتوصيات المؤسسية والتشغيلية بشأن معالجة

الأمم المتحدة لحالات الطوارئ في المستقبل، باستخدامه منهجا أكثر ديمقراطية وأوسع قاعدة وبعيدا عن السلاح.

وينص الميثاق في الفقرة ١ من المادة ١٢، على أنه لا يمكن للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن نزاع أو موقف عندما يباشر مجلس الأمن بالفعل النظر في ذلك النزاع أو الموقف. ولكن الميثاق لا يمنع الجمعية العامة من مناقشة المسألة، مما يمكِّن من التعبير بصورة مماثلة أو بصورة أفضل لآراء الأغلبية الكبيرة بشأن الإجراء الذي يعتزم اتخاذه الأعضاء الدائمون. ويتعين تنشيط هذه السلطة الكامنة.

وهناك نقطة أخرى ذات أهمية جوهرية نادرا ما تجري مناقشتها. ففي كل الأوقات يعمل مجلس الأمن، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٢٤ من الميثاق ”وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها“. ولكن إذا رأى أعضاء الأمم المتحدة، الذين يوكلون إلى المجلس المسؤولية الرئيسية، أن المجلس لن يعمل وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، فإن ذلك الرأي بشأن مسألة بتلك الأهمية الأساسية لا بد أن يتجاوز القيد الإجرائي المفروض على الجمعية العامة والمنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١٢. وبالتالي ، فإن الجمعية العامة ليست لا حول لها في عمل مجلس الأمن الذي ينتهك الميثاق.

وفي ملاحظاتي الختامية، أود أن اغتنم هذه المناسبة لكي أعود إلى مسألة جدول الأعمال وعمل اللجان الرئيسية، وهي مسألة عالجها بشكل مطول بالفعل الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز المعني بإصلاح الأمم المتحدة وبتنشيط الجمعية العامة.

لقد استفادت ملاحظات حركة عدم الانحياز بشأن هذا الأمر، التي أؤيدها بشدة، من القرار ٢٦٤/٤٨ ومن النظام الداخلي للجمعية العامة. وحالما نتخذ قرارا، ينبغي أن نلزم أنفسنا بضمان تنفيذ القرار. ويحدد القرار ٢٦٤/٤٨ مبادئ توجيهية واضحة جدا: ألا وهي أن البنود التي تغطي المسائل أو الأمور ذات الصلة يمكن تناولها في مجموعات متفق عليها. ويسمح لنا ذلك النهج بتناول عملنا بطريقة هادفة ومركزة بشكل أكبر. وتتصل بذلك الحاجة من جانبنا إلى اتخاذ قرارات قصيرة، تتناول صُلب الموضوع، وقبل كل شيء، يمكن تنفيذها. وكنا متراخين في متابعة قراراتنا. وما لم نكرس اهتماما كافيا لتنفيذ تلك القرارات، فلا يوجد سبب مبرر لنا لكي ندعو إلى إصلاح الجمعية العامة.

السيد ايسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم النشطة في ضمان أن يبقى ويستمر هذا النقاش الهام بشأن مسألة إصلاح الأمم المتحدة في صدارة عملنا وفي أذهاننا.

ونشكر، من خلالكم، سيدي الرئيس، الأمين العام ونائب الأمين العام على قيادتهما العمل البنَّاء لعملية الإصلاح المستمرة في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويشعر بجهودهما في العديد من بلداننا، كما أنني أبرز عمل الأمم المتحدة في البلدان النامية من خلال تبسيط واتساق الإجراءات، والبرمجة المشتركة، وتجميع الموارد، وإدارة أفضل للمعرفة والتحسينات في تطوير نظام المنسق المقيم.

ونؤيد أيضا العديد من الجوانب والملاحظات الإيجابية التي أبرزت بالفعل وأشير إليها في بيانات مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ ومجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز.

وكما ذكر بالفعل العديد من الزملاء وتناولوا في بياناتهم التي أدلوا بها خلال هذه المناقشة، فإن الحاجة إلى التغيير ليست هي المسألة. فالتحدي الذي يواجهنا هو كيفية إحداثنا لذلك التغيير بشكل جماعي. وهناك جو متميز من التوقعات، كما ذكر علنا، داخل وخارج هذه القاعة على حد سواء، بأنه لم تتوفر في أي وقت آخر في الماضي فرصة أفضل لإجراء تلك التغييرات الجوهرية.

وبمشاركتنا في هذه المناقشة الهامة، نود أن نقصر أنفسنا على المسائل المدرجة في البند ٥٥ من جدول الأعمال، وخاصة على التركيز على قرارات الأمم المتحدة.

وعندما نُلقي نظرة موجزة على تاريخ هذه المنظمة، خاصة كيف ولدت ولماذا ولدت، نلاحظ أن قادة ذلك العصر قد أدركوا الحاجة الأساسية للتغيير العالمي. وأدركوا أن العالم بحاجة إلى إنشاء إطار عالمي يمكن أن تعيش فيه كل البشرية معا وتعمل بطريقة منظمة وسلمية.

وبالرغم من كل الانتقادات والروح السلبية التي تواجهها الأمم المتحدة منذ ميلادها، فإنها ما زالت لربما الهيئة العالمية الوحيدة الموثوق بها التي يمكن أن تسخر التركيز الجماعي لكل دول العالم تحت سقف واحد بشأن العديد من المسائل المشتركة ذات الأهمية.

وقد أصبحت الأمم المتحدة مؤسسة يمكن للغني وللفقير، وللضعيف وللقوي، أن يعربوا فيها عن آرائهم في المناقشة بطريقة منظمة ومحترمة وأن يستمع لهم – حيث يمكن للمناقشات أن توحد الأضداد وان تتحالف الشراكات من أجل تحسين بشريتنا جمعاء. وهي المكان التي يشن منه العالم الآن الحرب على الأعداء المشتركين للبشرية، الذين يشملون أمراضا مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة والآثار المدمرة للفقر وتغير المناخ وتدهور التربة والتصحر والإرهاب والاتجار بالبشر والجرائم العابرة للحدود الوطنية وغيرها من الآفات التي تشكل تهديدا. ولكن لدى النظر في كيفية الاستمرار في تلك المعارك، نحن بحاجة إلى أن نعالج ونستعرض بشكل جماعي طريقة التعامل مع العديد من المسائل العالمية من خلال العمل الذي نقوم به هنا.

وإذ ننظر في فكرة إجراء التغيير في هذه المناقشة، ربما يكون ذا صلة أن نذكر ملاحظة أن مؤسسي الأمم المتحدة قد أدركوا أيضا حاجتها إلى آلية لإحداث التغيير، وفي الواقع، كان لهم بُعد النظر ليدرجوا هذه الآلية في الميثاق. ولا أود أن أناقش هنا المسائل التقنية المتصلة بتطبيق أحكام المادتين ١٠٨ و ١٠٩. ومع ذلك، أود، في الإشارة إلى المادتين، أن أؤكد حقيقة أنه، عندما أُسست الأمم المتحدة، كان من المتوخى أن تكون هيئة نشطة بدلا من أن تكون هيئة جامدة.

ويسرنا أن الكثير قد قيل بالفعل عن العديد من المسائل التي ينبغي أن نشعر جميعا بالقلق حيالها عند مناقشة الإصلاحات. ولذا، عوضا عن مجرد التأكيد من جديد على الإسهامات العديدة القيمة التي قدمت بالفعل، أود أن أركز على عملية اتخاذ القرارات كما نمارسها حاليا في الأمم المتحدة.

وفي أوقات مختلفة، ذُكرنا بالعديد من القرارات التي تشكل جزءا من سجلات الأمم المتحدة. وبينما تبقى العديد من هذه القرارات ساكنة بسبب عدم القدرة على تنفيذها أو لأنه ليس لها مقصد واقعي، فإن قرارات أخرى تُعاد سنويا إلى حد أنه، في بعض الحالات، يتغير الغرض الأصلي، وتصبح هذه القرارات غير صالحة و/أو قديمة.

ولا تشير المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة إلى قرارات محددة، ولكنها تُشير بالأحرى إلى توصيات ومقررات لوصف أنشطة الجمعية العامة. وما يبدو الآن ممارسة مقبولة هو أن تستهل الوفود عمليات دراسة القرارات والتفاوض عليها والتحرك لاتخاذها. وما أن تُتخذ القرارات، يفترض أنها تعكس التعبير عن إرادة الجمعية العامة.

ولكن، ما يمكن إدراكه أنه يوجد إحساس عميق بالقلق يساورنا جميعا إزاء الزيادة السنوية في عدد القرارات،

ذلك لأن العديد من القرارات الحالية تبقى بلا تنفيذ لطائفة من الأسباب، بما فيها الإهمال.

ونحن بحاجة إلى وقف التعليق على عدد القرارات والشكوى منه، وإلى المضي في مهمة تحسين الوثائق في الأمم المتحدة كجزء من عملية الإصلاح هذه.

وهكذا، وتمشيا مع هذه المناقشات، نطرح النقاط التالية للنظر فيها: أولا، إجراء استعراض فوري لكل قرارات الجمعية العامة الحالية لتحديد جدوى بقائها وأهميتها؛ وثانيا، تضمين العملية مراجعة لفحوى كل قرار لتحديد ما إذا كانت أحكاما معينة فيه قد أبطلتها قرارات جديدة؛ وثالثا، إجراء استعراض على نحو خاص للقرارات التي قد تكون مؤتمرات دولية واجتماعات قمة رئيسية قد أبطلتها، مثل مؤتمر قمة الألفية، ومونتيري، وجوهانسبرغ، وغيرها.

وبالانتقال إلى السؤال عمن ينبغي أن يستعرض القرارات، نحن نؤيد الفكرة التي طرحها سفير ماليزيا بأنه ينبغي للأمانة العامة، أو إدارتها لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، أن تشارك في هذه العملية. ولكن ربما ينبغي التفكير بتعمق أكبر في تلك المسألة الخاصة والنظر في الخيارات المتاحة.

ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا أن أيا كان من يناط به استعراض وضع تنفيذ القرارات والرصد النهائي له، سيسدي صنيعا كبيرا جدا لمنظومة الأمم المتحدة.

وعلى الجانب الآخر من عملية صنع القرار، ينبغي أن ننظر أيضا في إنفاذ أحكام معينة على مؤيدي القرارات ومقدميها. وينبغي إلزامهم، عند تقديمهم للقرارات، بتقديم موجز لخطة تنفيذ هذه القرارات. لذلك – وببساطة – ينبغي أن تكون هناك ملكية للقرارات. ويبدو أن التركيز ينصب على فحوى القرارات فحسب وليس على عملية تنفيذها. وربما كان هذا أحد الأسباب في أن هناك تكاثرا للقرارات العام تلو الآخر – لأنه لا ملكية لها. ونحن نأمل أن يمكن اتخاذ بعض الخطوات الملموسة للتصدي لهذه المشكلة المتفاقمة.

وختاما، نحن نرى أن المشكلة الأكبر في التغيير هي أنه ما لم نغير سيتم تغييرنا. ومشكلة قيام هيئات أخرى أو ظروف خارجة عن إرادتنا بتغييرنا هي مشكلة واضحة. ونحن بحاجة إلى أن نتحكم في عملية التغيير. ويتعين أن ندعم قيادة الرئيس والأمين العام في هذا المسعى الهام إذا أردنا اغتنام أكبر فرصة منذ مولد الأمم المتحدة لإحداث تغييرات إضافية ودائمة، وذلك بوصفنا اليوم أوصياء على الأمم المتحدة. وبفعلنا ذلك سنقتدي بشجاعة المؤسسين الذين تصدوا لمن شككوا في فعالية الأمم المتحدة، ولكن أثبت التاريخ في نهاية المطاف أن رؤيتهم سليمة.

فلنكن جزءا من تراث متواصل من خلال ترجمة أقوالنا إلى أفعال.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على قيادتكم وعلى مشاطرتنا لرؤياكم.

يهدف تعزيز وإصلاح الأمم المتحدة إلى استعادة الموقع المركزي للمنظمة في نظام العلاقات الدولية، وضمان حكم القانون الدولي والميثاق، وإعادة بناء نظام الأمن الجماعي، وضمان تطوير تعددية الأطراف والتعاون بين الدول.

ويتضمن إصلاح الأمم المتحدة بالضرورة إعادة التأكيد على الصلاحية الكاملة للميثاق، مثلما فعلنا قبل ثلاث سنوات في إعلان الألفية. ومقاصد ومبادئ الميثاق، بما فيها مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، واحترام الاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يجب تطبيقها بلا قيود.

ولا يمكن أن يكون هناك إصلاح للأمم المتحدة بعيد الأثر أو ذو معنى إلا إذا منعنا أيضا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وهو خرق فاضح لمبادئ الميثاق، الذي لا يسمح إلا بممارسة الحق المتأصل في الدفاع عن النفس ردا على عمل عدواني.

ولا بد من الدفاع عن تعددية الأطراف، لأنها تشمل الامتثال الكامل للقانون الدولي وممارسة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

وهناك حاجة ملحة إلى استعادة مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، مع الاحترام الكامل والصارم للميثاق. ويجب إخضاع إجراءات هذا المجلس، بما في ذلك ممارسة حق النقض، إلى استعراض مكثف، ويجب زيادة عدد أعضائه، الدائمين وغير الدائمين معا، بغية معالجة التمثيل غير الكافي للبلدان النامية.

ومن الأهمية الحيوية أن نضع حدا للكيل بمكيالين وأن يكف المجلس عن خدمة المصالح المتصفة بالهيمنة. ولا بد من وضع حد للتجاوزات، ومن قبيل المفارقة، وضع حد للإسقاطات التي تتم في إطار تطبيق الفصل السابع من الميثاق، وينبغي استخدام الفصل السادس برمته وإلى أقصى حد له. ويجب على المجلس في إجراءاته أن يحترم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وأن يضع حدا للتمييز ضد الأعضاء غير الدائمين، الذين تنبثق شرعيتهم من انتخاب الجمعية لهم.

ونحن نواجه قضية معقدة، وهي كيفية تعزيز الأمم المتحدة إبان عصر تصاعدت فيه النزعة الانفرادية. فكيف يمكننا جعل الأمم المتحدة ديمقراطية وسط النظام الاستبدادي الأحادي القطب؟

لقد استمعنا بعناية إلى الاقتراح الذي قدمه عضو دائم والذي من شأنه، بصفة أساسية، أن يستبدل أحكام ميثاق الأمم المتحدة بما أسماها ''المبادئ السبعة''. وأود أن أعلق عليها.

أولا، فيما يتعلق بالمسؤولية، يجب أن تطبق الدول الميثاق بصرامة، وكذلك معايير القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وان تنفذ بنية حسنة كل التزاماتها القانونية. ولا بد أن تسود المصلحة الجماعية لجمل أعضاء الأمم المتحدة.

ثانيا، وفيما يتعلق بالمساءلة، أود أن أقول إنه لم يستجد شيء على مفهوم المسؤولية الدولية للدول. فالدول التي ترتكب انتهاكات للميثاق والقانون الدولي، أو القانون الإنساني الدولي، وتتسبب في خرق السلام، أو تقترف أعمالا عدوانية أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو تفرض تدابير قسرية على أساس أحادي الطرف، وتحت أية ذريعة، يجب أن تتحمل العواقب القانونية والسياسية لأعمالها هذه. وأولئك الذين يُعرِّضون للخطر النظام الأمني الجماعي إرضاء للمصالح المتصفة بالهيمنة يتحملون مسؤولية سياسية وقانونية خطيرة. وينبغي عدم تكوين طبقات للسلطة في الأمم المتحدة من شأنها أن تحل محل مبدأ المساواة في السيادة. ولا تعجبنا فكرة ''من يدفع لعازف المزمار يحدد نغمته'' في سياق الأمم المتحدة.

ثالثا، وفيما يتعلق بالفعالية، لا يمكن لتبسيط الهيكل أو العمل أن يعوض عن نقص الإرادة السياسية من جانب الدول القوية أو عن النزوع نحو الانفرادية. إن الكيل بمكيالين وعرقلة الولايات المشروعة لا يخدمان مصالح الدول ويسببان أضرارا بالغة.

رابعا، فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية، يجب أن تعمل الأمم المتحدة مرة أخرى على كفالة الحق في التنمية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي أن تتوقف عن أن تكون وكالة للإدارة الجزئية لسياسات مؤسسات بريتون وودز.

ومن الضروري إيجاد هيكل مالي جديد – أو على الأقل إجراء إصلاح كبير للهيكل الحالي. وينبغي دفع الأنصبة في الأمم المتحدة في حينها وبالكامل ومن دون شروط سياسية. وينبغي إعادة النظر في التغيير الحاصل في الأنصبة المقررة مثلما تحدد في القرار ٥٥/٥ جيم، وطبقا لسجل مدفوعات المدينين الأساسيين.

خامسا، فيما يتعلق بالتحديث، يجب إلغاء حق النقض. وينبغي مواصلة انتخاب أعضاء جميع الهيئات بالاقتراع السري، حيث أن ذلك هو المبدأ الأساسي لجميع النظم الديمقراطية. ومن المفيد النظر في سبل ووسائل تأكيد شرعية الأعضاء الدائمين الحاليين والمحتملين الجدد في مجلس الأمن، وأيضا إلغاء ذلك الوضع حينما لا تتماشى تصرفاتهم مع الميثاق ومع القانون الدولي.

ويجب أن ننهي ممارسة فرض ضغوط مالية وسياسية بغرض الحصول على أصوات. وينبغي أن ينتهي التلاعب السياسي بلجنة حقوق الإنسان. ونحن مستعدون لمناقشة نوعية العضوية في تلك اللجنة، التي تضم قوى استعمارية سابقة وحالية، ومرابين حاليين للدين الخارجي، ومسؤولين عن أخطر حالات العنصرية وكراهية الأجانب وعن انتهاكات صارخة وكبيرة ومنظمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية، وعن احتيال الشركات والفساد السياسي وحتى عن منع المواطنين من المشاركة في العمليات الانتخابية وعن المشاركة في تزوير الانتخابات.

سادسا، تظهر المصداقية من خلال عملية التصويت وممارسة الديمقراطية في الأمم المتحدة. وإجبار دول ثالثة على اتخاذ مواقف معينة عن طريق التهديد أو الرشوة أمر خطير جدا. ويجب التوقف عن الكيل بمكيالين، ولا سيما في استخدام حق النقض. وهناك فجوة كبيرة بين توازن القوى في الأمم المتحدة ومصالح الشعوب ومصالح أغلبية الدول.

المبدأ السابع هو الحرية. ويجب أن يتصف احترام الاستقلال السياسي للدول وسلامتها الإقليمية وحقوق الشعوب في تقرير المصير والكفاح ضد الاحتلال الأجنبي بصفة عالمية. ويجب أن تتوقف السيطرة وأن تستعاد الديمقراطية في العلاقات الدولية.

وينبغي لتعزيز وإصلاح الأمم المتحدة أن يمكنها من تنفيذ التزامات إعلان الألفية على نحو كامل حيث أنها تتعلق بحظر أسلحة الدمار الشامل – ولا سيما الأسلحة النووية – بغية تقليل الدور الذي تؤديه في مذاهب وسياسات أمنية وكذلك الحد من تطويرها الإضافي وتكديسها. ويجب منع تطوير أسلحة تقليدية جديدة شديدة الفتك ومنع استخدام الفضاء الخارجي لأغراض غير سلمية.

وسيتطلب أيضا تعزيز وإصلاح الأمم المتحدة من المنظمة أن تؤدي بالكامل دورها التحليلي المركزي في الشؤون الاقتصادية الدولية وفي تنسيق الجهود الإنمائية للمجتمع الدولي، وأيضا في استحداث نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وشمولا وديمقراطية واستدامة يعطي البلدان النامية إمكانية الحصول على مزايا العولمة.

ويجب احترام المهام والامتيازات التي يحددها الميثاق لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تحقيق أهدافه. ويجب أن نضع حدا لتعدي مجلس الأمن على سلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك أي تفسير مغرض للمادة ٦٥ من الميثاق المصممة لجعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي خاضعا لمجلس الأمن.

ويجب أن يهدف تعزيز وإصلاح الأمم المتحدة إلى الترويج لحوار فيما بين الدول الأعضاء بغية كفالة النهوض

بجميع حقوق الإنسان وحمايتها، حيث أنها متداخلة ومترابطة، لجميع البشر والشعوب وإلى اتخاذ إجراء فعال لإيجاد حلول سلمية للمشاكل الإنسانية الدولية، مع الاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي ومعاييره بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

وفي هذه العملية، يجب أن تستعيد الجمعية العامة سلطاتها الواسعة وصفاتها المميزة التي منحها الميثاق إياها – بما في ذلك السلطات التي قد تنشأ نتيجة لأي شلل قد يصيب مجلس الأمن – لكي ترفض استعمال القوة لتحقيق أهداف سياسية للسيطرة، ولكي تصر على أنه لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار والعدالة والديمقراطية في العالم إلا من خلال التسوية السلمية للنزاعات.

ويجب أن نكفل تنفيذ الجمعية العامة لمهامها الرئيسية بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسة والتمثيل في الأمم المتحدة وذلك على نحو فعال وديناميي وعملي المنحى يتماشى مع الأولويات والاحتمالات الدولية الحالية ومع الميثاق.

إن قرارات الجمعية العامة ليست ملزمة – وليس لدى الجمعية العامة وسائل لإنفاذها. ومع ذلك يسوق التاريخ أمثلة عديدة على كيفية أنه، أصبح لرسالتها السياسية والأخلاقية والقانونية القوية، بعد سنوات عديدة، أثر كبير على الواقع الدولي.

ونعتبر أن المشكلة الرئيسية اليوم هي عدم تنفيذ القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة. ولكن يمكن للجمعية العامة أن تبدأ بمناقشة القضايا الدولية الملحة بغية اتخاذ قرارات محددة وعملية المنحى.

ويمكن أن يسهم تقسيم جدول أعمال اللجان الرئيسية إسهاما كبيرا في عمل الجمعية. ولكن في الوضع الراهن تؤدي كثافة العمل المطلوب إنجازه وحقيقة أن العديد من الأنشطة تحدث في آن واحد في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر إلى عبء لا يحتمل على البعثات الصغيرة من البلدان النامية.

ويجب أن نعمل على ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة عن طريق السعي الدؤوب والديمقراطي للتوصل إلى توافق في الآراء. ونعتقد ، على سبيل المثال، أننا يجب أن نواصل النظر على نحو مشترك في البنود الأربعة المعروضة علينا. ونود أيضا أن نقترح فكرة تجميعها في بند واحد.

وينبغي تنسيق جهود تنشيط عمل اللجان الرئيسية مع المبادئ التوجيهية الموضوعة للجلسات العامة. وينبغي ألا نخدع أنفسنا، ومع ذلك ستعتمد فعالية عمل الجمعية العامة واللجان بقدر أكبر على إرادة الأعضاء أكثر من اعتمادها على التغييرات في أساليب عملها.

وفي هذه العملية، سيدي الرئيس، يمكنكم التعويل على كامل استعداد الوفد الكوبي ومشاركته البناءة.

السيد ستانشيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتوجيه كلمات التقدير إلى الدول الأعضاء وإلى الأمين العام على الالتزام بتحسين منظومة الأمم المتحدة. وأود على نحو خاص أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تصميمكم الكبير وعلى قراركم الشجاع بمعالجة هذه العملية الصعبة جدا لإصلاح الأمم المتحدة والإسراع في تنفيذها، ولا سيما عملية تنشيط الجمعية العامة.

إن هدفنا المشترك هو جعل الأمم المتحدة منظمة متعددة الأطراف أكثر فعالية. ولذلك فتعزيز الأمم المتحدة وتقويتها وإصلاحها أمر ضروري وملح. وبولندا تعلق أهمية كبرى على هذه العملية المتواصلة، وعلى جميع الاقتراحات الأخرى التي طرحت حتى الآن بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

ووفد بلادي يؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا، السفير سباتافورا، باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشدد، بصفة خاصة، على أهمية الاقتراحات التي طرحها الاتحاد الأوروبي بخصوص إجراء تغييرات في عمل الجمعية العامة. وتنشيط أعمال الجمعية العامة واجب دائم على كل من يهتم بجعل الجمعية مكانا يمكن فيه ترجمة الغايات إلى واقع. وبلوغا لذلك الغرض، يتعين على الدول الأعضاء أن تدرك مسؤوليتها عن دعم المكان الحيوي الذي تحتله الجمعية العامة في قلب هذه المنظمة العالمية.

وتؤكد بولندا مجددا استعدادها لمواصلة مشاركتها النشطة في هذه العملية. وقد استمعنا، مع عظيم الارتياح، إلى جميع الردود الإيجابية على الاقتراحات التي عرضها رئيس الجمعية العامة على الدول الأعضاء في مذكرته غير الرسمية. وقد أثبتت مناقشتنا المضمونية أثناء المشاورات غير الرسمية الأولى التي نظمت في الأسبوع الماضي، وجود اتفاق عام على العديد من المسائل وعلى طرق تحسين عملنا في الجمعية العامة وفي اللجان. وفي رأينا أنه لا ينبغي أن ننتظر حتى نهاية عملية الإصلاح برمتها لكي نبدأ تنفيذ هذه الخطوات الصغيرة والمهمة أيضا.

واسمحوا لي كذلك أن أؤكد بالذات على أهمية المناقشات غير الرسمية التي يضطلع بها مكتب الجمعية العامة. ففي سياق تلك المناقشات، برزت أفكار مهمة عديدة بشأن كيفية تحسين وتعزيز عملنا، وعلينا أن نضع تلك الأفكار في اعتبارنا، ونهتدي إلى الأساليب السليمة لتنفيذها على جناح السرعة.

وتعتقد بولندا أن إجراء إصلاحات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يشكل عنصرا مهما في عملية تعزيز وتنشيط الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، من الضروري تحسين كفاءة ولايات مختلف المنظمات والوكالات العاملة في هذين الميدانين، واستعراض هذه الولايات، ويلزم، في الوقت نفسه، زيادة فعالية التنسيق فيما بينها. وبولندا تؤيد بالكامل المبادرة الهادفة إلى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأساليب عمله. فقد أصبحت فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أداء دوره باعتباره الآلية المركزية للتنسيق على نطاق المنظومة، قضية ذات أهمية قصوى.

ومع ذلك، فإن إصلاح الأمم المتحدة لا يجوز أن يكون، في حد ذاته، هدفنا النهائي. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أننا نريد متابعة هذا الإصلاح لا لتسهيل عملنا فحسب، بل لأننا أيضا نسترشد بأهداف أكثر طموحا. وعلينا أيضا أن نتذكر أن العملية التي أخذناها على عاتقنا ما هي إلا خطوة أولى على طريقنا الطويل المؤدي إلى هدف أسمى بالنسبة للمجتمع الدولي قاطبة. والإصلاح لا يمكن أن يستمر بدون وجود رؤية واضحة لاتجاهاته ومقاصده. ولإصلاح منظومة الأمم المتحدة نحتاج أولا إلى أن نفهم بوضوح ما الذي نتوقعه من هذا الإصلاح.

وللتصدي للتحديات التي ينطوي عليها تغير الزمن والاحتياجات، يلزم أن نعيد تعريف أهداف الأمم المتحدة، وحيث أمكن، تحسين المنظمة وإعادة تنشيط عملياتها. وإذا كانت الأمم المتحدة تريد أن تحتفظ بدورها الحيوي بوصفها أهم منظمة متعددة الأطراف، فعليها أن تكيف نفسها مع الظروف الدولية التي تتغير بسرعة خاطفة، بتوليها القيادة في متابعة الإصلاحات المؤسسية، وتطوير السياسات العامة، وتنسيق الإجراءات. وهذا هو السبب في أننا أيدنا بالكامل مبادرة الأمين العام بخصوص إنشاء فريق من الشخصيات البارزة لدراسة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بأسره، واستعراض أداء مؤسسات ووكالات وبرامج الأمم المتحدة الحالية. ونوافق تماما على أن يقوم الفريق

بإعداد توصيات لتعزيز النظام المؤسسي، وذلك في القريب العاجل، وليس فيما بعد.

ومع ذلك، وكما أكد وزير الخارجية البولندي، السيد فلوديميج سيموزيفيتش في عدة مناسبات، وكما أشرنا بالفعل في المبادرة البولندية المقترحة للوثيقة السياسية الجديدة للأمم المتحدة، ينبغي للفريق الرفيع المستوى أيضا أن يتداول بشأن إطار سياسي عام يشكل الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه النظام المؤسسي الجديد. ولا ينبغي لعمل الفريق أن يركز فحسب على إصلاح الأجهزة والوكالات الحالية، بل ينبغي أيضا أن يشتمل على أساس معزز جديد لولاية الأمم المتحدة، ويحدد معالم المهام التي تتولاها الأمم المتحدة.

ونرى أنه ينبغي للفريق أن يركز جزءا من عمله على إنشاء قائمة جديدة بالقيم العالمية التي يتقاسمها المجتمع الدولي. وينبغي أن تبرهن هذه العملية على أهميتها القصوى كأساس لمزيد من التعاون الذي يستهدف منفعة البشرية جمعاء. وهذه القائمة ينبغي أن تشمل القيم التي جاء ذكرها من قبل في إعلان الألفية: الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المتبادلة. ومع ذلك، فإن هذه القيم تحتاج إلى مزيد من التقييم والتعديل حتى تكون مسايرة للواقع، وإلى توسيع وتوضيح لإبراز جوانبها التي تتنوع حسب ظروف العالم المعاصر. وفي الوقت ذاته، ينبغي للفريق أيضا أن يتولى دراسة مسألة كيفية ربط تلك القيم بالمعايير القانونية السارية حاليا في النظام المؤسسي للأمم المتحدة، وكيفية جعلها أكثر صلة بالمشاكل المعاصرة الأخرى.

ونتوقع يقينا أن يوفر تقرير الفريق فكرة مفاهيمية شاملة عن طبيعة التغيرات في النظام الدولي، ورؤية لنظام دولي جديد أكثر فعالية. ونرى ضرورة أن يتضمن التقرير إجابات عن الأسئلة التي تطرحها التحديات الحالية، بما فيها المخاطر الأمنية المتصلة بالعولمة والأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة، وثغرات التنمية، والتضامن الدولي، والحكم الرشيد.

ويحدونا الأمل في أن تبقى الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين منظمة تتألف من دول قومية، وتستجيب لشواغل أعضائها وتلبي احتياجاتهم، وتفي بآمال وتطلعات شعوب العالم التي أنشئت لخدمتها. ولا يمكننا أن نبني عالما في غياب التزام قوي بأن نعمل معا من خلال الأمم المتحدة. وأعمالنا هي وحدها التي ستحدد مكان الأمم المتحدة ودورها في الساحة الدولية. وباسم بولندا، أؤكد لكم أننا سنتعاون بكل نشاط في سبيل بلوغ هذه الغاية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): يشكر وفدي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على تقاريره المقدمة تحت البنود التي تقوم الجمعية العامة بالنظر فيها. ويود أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه السيد سفير الجزائر الشقيقة نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز، وللبيان الذي ألقاه السيد سفير المملكة المغربية الشقيقة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يأتي تقديم هذه التقارير في إطار أعم وأشمل يستهدف إصلاح منظمتنا الدولية. ولئن كانت مسيرة تقارب الستين عاما قد أثبتت أهمية وصلاحية الأمم المتحدة، فإنه صحيح أيضا، بل ومنطقي وطبيعي، أن تعتري هذه المسيرة جوانب تحتاج إلى النظر فيها ومعالجتها في الوقت المناسب. وذلك يستدعي العمل على تطويرها وترسيخ المبادئ والمفاهيم التي أعلنها المؤسسون الأوائل، بما تحمله من إرث حضاري وثقافي.

إن فلسفة الإصلاح يجب أن تنطلق من مفهوم أساسي، وهو أن الإصلاح إنما هو وسيلة للتطوير وليس غاية بحد ذاته. لذلك، يؤمن وفد سورية، كغيره من الوفود، وكما أعلنا مرارا، بأن تعزيز المنظمة الدولية، كهيئة دولية تداولية،

يجب أن يكون الهدف من وراء الإصلاح. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الأمين العام البناءة في تقديم مقترحات عديدة لتحقيق ذلك الهدف. ومع أن هذه المقترحات تحتاج في قسم منها إلى مناقشة عميقة، فإن جهود الأمين العام المخلصة هي محل تقدير وتستحق الثناء.

يتطلب الإصلاح منا العمل على تطوير هيكلية الأمم المتحدة عبر إصلاح أجهزتها الرئيسية، وخاصة مجلس الأمن، سواء بتوسيع عضويته أو بتعديل إجراءاته بما يسمح له أن يكون مجلسا ديمقراطيا يعكس الإرادة الدولية بأمانة. كما يجب على الإصلاح أن يهدف إلى تمكين الجمعية العامة من أداء دورها القيادي والمركزي في الفعاليات الدولية باعتبارها الهيئة التداولية الأصلح ومركز اتخاذ القرار الأسلم. وفي سبيل ذلك لا بد من تطوير آليات تنفيذ قرارات الجمعية العامة باعتبارها الانعكاس الحقيقي للإرادة الدولية. ولا بد من تمكين الجمعية العامة من تأدية دورها القيادي بوصفها هيئة تشريعية عليا. وفي هذا الصدد، نؤكد أن جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة هي قرارات صالحة ويتوجب تنفيذها، ولا يمكن وصف تلك القرارات أو بنود عديدة أمام الجمعية العامة بأنها بنود غير ذات معنى أو تقادم عليها الزمن، كما يحلو للبعض، بل يتوجب العمل على ضمان تنفيذها وتفعيلها لأن في ذلك ترسيخا للشرعية وخطوة صحيحة في سبيل إصلاح وتنشيط عمل المنظمة الدولية. وهذا ما يتطلب إرادة سياسية واعية ومخلصة من جميع دول عالمنا.

لقد ازدادت الفعاليات والنشاطات التي تغطيها الأمم المتحدة بشكل كبير خلال السنوات الماضية، إضافة إلى ازدياد عدد أعضائها. ولعل طريقة عمل المنظمة لم تتطور بالشكل اللازم لتتصدى لمعالجة الفعاليات ولمواكبة زيادة العضوية. وجدول أعمال الجمعية العامة واللجان الرئيسية والأجهزة الرئيسية والفرعية لا تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل مما يلقي على عاتق وفود الدول الأعضاء أعباء كبيرة. وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية بقاء التوزيع العام للبنود على اللجان الرئيسية كما هو الآن باعتبار أن التجربة أثبتت صحة هذا التوجه.

لقد أخذ وفدي علما بالمقترحات الواردة في تقارير الأمين العام حول دورة الميزانية والتخطيط والتقييم. وفي هذا المجال، يرى وفدي أن عملية الإصلاح يجب أن تكون عملية شاملة تتضمن جميع عناصر ومكونات عملية إعداد الميزانية. هذه العملية يجب أن ترسخ دور الهيئات التداولية في دراسة وبحث جميع هذه المكونات تحقيقا لمبدأ السيادة والمصلحة المشتركة. ونؤكد في هذا الصدد على دور الخطة المتوسطة الأجل كوثيقة برنامجية استراتيجية تتضمن أولويات عمل المنظمة. ونتساءل هنا عن قيمة مقترح دمج هذه الأداة الاستراتيجية بمخطط الميزانية الذي تحكمه المقدرات المالية للمنظمة، خاصة في ضوء ضرورة تخصيص كل ولاية تشريعية بالتمويل اللازم لتأكيد عالمية الأمم المتحدة. وندعو الدول الأعضاء إلى توفير التمويل اللازم لجميع الأنشطة التشريعية الناجمة عن مقررات أجهزة الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية الرئيسية. وعجز الدول الأعضاء عن توفير هذا التمويل لا يجوز أن يكون أبدا سببا لتقييد أو إهمال هذه الولايات التي تهم بغالبيتها الدول النامية. كما نؤكد في الإطار ذاته على طبيعة الميزنة على أساس النتائج باعتبارها أداة إدارية وضعت لتعزيز المساءلة والمسؤولية في تنفيذ البرامج والميزانية وتعزيز تصميم الأهداف البرنامجية، وهي ما تزال تحتاج إلى مزيد من التطوير.

يتفق وفد سورية مع ضرورة القيام بعملية مراجعة حقيقية لجميع عناصر دورة الميزانية وطرح خيارات وبدائل متعددة تأخذ بعين الاعتبار آراء جميع الدول والمجموعات الإقليمية المختلفة.

إن مقترح جعل الخطة المتوسطة الأجل قصيرة المدة وربطها مع مخطط الميزانية، وكذلك مراجعة دور لجنة البرنامج والتنسيق، يحتاج إلى مزيد من التوضيح. فالعديد من الأفكار الواردة في التقارير المقدمة غير مكتملة أو مبررة تبريرا كافيا، مما لا يتيح لنا اتخاذ قرار سليم. ولا يجوز لنا ونحن أمام مقترح إصلاح جذري لعملية الميزنة أن نتسرع دون أن نفحص الآثار المترتبة على هذا المقترح، والتسرع في ذلك سوف لن يحقق الغاية من الإصلاح. فأهم عناصر عملية الإصلاح هو التحليل العميق للأفكار المقترحة.

ختاما، فإن وفدي مستعد للانخراط البناء والفعال في عملية التفاوض حول الجوانب آنفة الذكر، مذكرين بأن سورية، في إطار مجموعة دول عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، كانت من أوائل الدول التي نادت بضرورة القيام بالإصلاح الذي سيمكن الهيئات التداولية من تأدية دورها القيادي. وندعو جميع الشركاء والدول الأعضاء إلى أن يساهموا في هذه العملية بروح بناءة، وأن يأخذوا بعين الاعتبار مختلف الأفكار ووجهات النظر للوصول إلى إصلاح في مصلحة الجميع.

السيد تروتوين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد ألمانيا بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الأفكار التالية.

ترحب ألمانيا تمام الترحيب بمبادرة الإصلاح التي اتخذها الأمين العام. وكما قال الأمين العام (انظر A/58/PV.17)، ليس علينا أن نختار. يجب على الأمم المتحدة أن تواجه التهديدات والتحديات – الجديدة والقديمة، الصعبة والسهلة. ويجب أن تنخرط تماما في الكفاح من أجل التنمية والقضاء على الفقر، وفي الكفاح المشترك لحماية بيئتنا المشتركة، وفي الكفاح من أجل حقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم السليم.

إن التطورات الأخيرة تعلمنا أن التهديدات الصعبة، مثل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، هي تهديدات حقيقية، ولا يمكن فصلها عن مشاكل مثل الفقر المدقع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. الإرهاب ليس مشكلة للبلدان الغنية وحدها. ومنذ أنشئت هذه المنظمة، والدول تتاح لها الفرصة، بشكل عام، للتصدي لتهديدات السلام عن طريق الاحتواء والردع، وعن طريق نظام قائم على الأمن الجماعي والميثاق.

وعلينا أن نواجه الشواغل التي تجعل بعض الدول تشعر بأنها ضعيفة بشكل فريد، لأن تلك الشواغل هي التي تدفعها إلى اتخاذ إجراءات من جانب واحد. ويجب أن نبين أن تلك الشواغل يمكن أن تعالج، بل إنها سوف تعالج، بشكل فعال عن طريق العمل الجماعي.

وفي هذا السياق، يتكلم الأمين العام عن مفترق الطرق وعن فترة ليست أقل حسما عن عام ١٩٤٥ نفسه، عندما أسست الأمم المتحدة. وألمانيا تتشاطر ذلك الرأي. وينبغي ألا ننأى بأنفسنا عن مسائل بشأن كفاية وفعالية القواعد والأدوات التي تحت تصرفنا. ومن بين تلك الأدوات، ليس هناك ما هو أهم لصون السلم والأمن من مجلس الأمن. لقد استرعى الأمين العام في تقريره الأخير بشأن تنفيذ إعلان الألفية (A/58/323) الانتباه إلى الحاجة الماسة إلى استعادة المجلس ثقة الدول والرأي العام العالمي، وذلك بإظهار قدرته على التعامل بشكل فعال مع أكثر المسائل صعوبة، وبأن يصبح أوسع تمثيلا للمجتمع الدولي في مجموعه، وأيضا لحقائق اليوم الجغرافية السياسية، على حد سواء.

وسوف يتعين على مجلس المستقبل أن يجد الإجابات فيما يتعلق بالاستخدام الوقائي للقوة ضد الأخطار المتصورة، وفيما يتعلق بالمعايير التي قد توضع للتراخيص المبكرة

باستخدام التدابير القسرية وفيما يتعلق بأفضل طريقة للرد على أخطار الإبادة الجماعية أو الانتهاكات المماثلة لحقوق الإنسان على نطاق واسع.

ومسألة تكوين المجلس مدرجة في جدول أعمال الجمعية لمدة تزيد عن عقد من الزمان. وتكاد تتفق جميع الدول الأعضاء على أن المجلس ينبغي أن يزداد عدده. وقد أكد المستشار الألماني مجدداً هذا الموقف في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر.

وليس مجلس الأمن المؤسسة الوحيدة التي تحتاج إلى تعزيز. فسوف يلزم أن تجد الأمانة العامة طرقاً للعمل بمزيد من الكفاءة؛ وتحتاج الجمعية العامة ذاتها إلى تعزيز؛ كما أنه يلزم إعادة النظر في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي دور الأمم المتحدة بصفة عامة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك علاقتها بمؤسسات بريتون وودز، وتجديد حيوية هذا الدور؛ وأخيراً، ينبغي استعراض دور مجلس الوصاية. ويظهر كل هذا بجلاء في بيان الاتحاد الأوروبي.

وتتطلع ألمانيا إلى النتائج التي يتوصل إليها فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى، الذي نثق بأنه سيكون مرشداً حيوياً وهاماً لنا في المجالات التي تشكل حالياً تحديات للسلام والأمن؛ وفيما يتعلق بالإسهام الذي يمكن أن يقدمه العمل الجماعي في التصدي لهذه التحديات؛ وفي استعراض أداء أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية؛ وفي طرق تعزيز الأمم المتحدة من خلال إصلاح مؤسساتها وعملياتها. وسوف تدعم ألمانيا بالتعاون مع شركائها هذه العملية وتنفيذ ما تسفر عنه من نتائج.

السيد تيكل (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره عن تعزيز الأمم المتحدة (A/57/59) وأن أعرب عن تأييدي للمقترحات التي يتضمنها.

ويتفق الوفد الإريتري مع البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمغرب بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. بيد أني أود أن أبدي بعض ملاحظات إضافية بالنسبة لبعض المسائل.

ويرحب وفدي أيضاً بقرار الأمين العام كوفي عنان إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة يقوم بإعداد توصيات لتحسين قدرة منظمتنا على مواجهة حقائق القرن الجديد.

ولا بد لي أيضاً من اغتنام هذه الفرصة لأتقدم لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على التزامكم بتعزيز منظومة الأمم المتحدة وعلى المقترحات الواردة في الورقة غير الرسمية التي أصدرتموها.

ويأتي اقتراح تعزيز الأمم المتحدة، ومن ثم إصلاحها، خلال فترة انتقال شهدت نهاية الحرب الباردة ومقدم العولمة، وما صاحبهما من تداعيات. كما يأتي في لحظة ميمونة، تبدو فيها غالبية الدول الأعضاء، فضلاً عن المجتمع المدني العالمي، ملتزمة بإقامة نظام دولي خال من الخوف والحاجة، ويبدو أنها قد أوجدت توافقاً متيناً في الآراء يسلم بالترابط بين الأمن، وأقصد الأمن البشري، وبين التنمية البشرية وحقوق الإنسان. ويأتي أيضاً في وقت يظله الأمل ويتجلى فيه شعور بالتفاؤل بأن الأمم المتحدة لا تزال المؤسسة الوحيدة القادرة على حماية الأمن والتنمية وسيادة القانون وتعزيزها.

غير أنه توجد بعض التحديات التي يتعين قهرها. ومن بينها أزمة تعددية الأطراف، ولو لمجرد أن بعض الأعضاء لم يعد لديهم الإيمان بالأمم المتحدة، مدللين على ذلك بعدم قدرتها على التكيف السريع مع الحقائق الجديدة

ووجود أزمة هوية متأصلة فيما تستطيع الأمم المتحدة فعله وما لا تستطيع أن تفعله.

بيد أنه على الرغم من ذلك، ثمة توافق عام في الآراء على أن الأمم المتحدة قد أصبحت المؤسسة التي لا غنى عنها للبشرية. وقد أكدت هذا الأحداث الأخيرة وسجل المنظمة الحافل في تفادي نشوب حرب عالمية، وفي التنمية، وفي تهذيب القانون الدولي وحفظ السلام وصنع السلام، والدفاع عن حقوق الإنسان، وفوق كل شيء في إنهاء الاستعمار. كما أنها قد برهنت على فائدة العمل الجماعي بالنسبة لمسائل عالمية من قبيل البيئة والسكان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإرهاب وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك للبشرية.

غير أنه يلزم تعزيز الأمم المتحدة حتى تلبي بمصداقية مطالب وآمال عالم سريع التغير. وقد أصبح واضحاً أن الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها لم يعد في مقدورها إنجاز مهامها على أساس رؤية نظام دولي مضى عصره وعلى أساس ولاياتها وهياكلها الحالية. لذلك فإن من المحتم الخروج برؤية جديدة، وإعادة تشكيل الولاية والارتقاء بهيكل المنظمة إذا أريد لها أن تصبح أداة ذات كفاءة وجدوى للسلام والتنمية على الصعيد العالمي في النظام العالمي الجديد.

وميثاق الأمم المتحدة وثيقة رائعة، وكثير من التحديات والمشاكل الراهنة التي تواجه العالم يمكن مواجهتها أو حلها بالتقيد الصادق بقيمه ومعاييره ومبادئه، وبإعادة تنشيط المؤسسات والآليات القديمة استناداً إلى أحكامه. غير أنه سيتعين أيضاً إدخال بعض الإضافات من أجل التجاوب مع معطيات الواقع الجديدة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكون الدول الأعضاء على استعداد لتقبل الحقائق الجديدة، بما فيها العولمة؛ والآمال والتوقعات الجديدة التي تستشعرها الشعوب، جميع الشعوب، في أن تشهد استئصال أسلحة الدمار الشامل؛ والمسؤوليات الجديدة المتعلقة بالقضاء على الفقر والمجاعة والأوبئة ذات الأبعاد الأسطورية؛ والقضاء العاجل على الإرهاب؛ ورغبة المواطنين في السيطرة على مصائرهم؛ وضرورة الأخذ بنماذج جديدة، منها بصفة خاصة النماذج المتعلقة بالأمن والتنمية، والعلاقة بين المجتمعات وفي داخلها، والعلاقة بين البشر وبيئتهم.

وإعلان الألفية وثيقة تتضمن الشروط الأساسية التي تدعم الميثاق وتعلي شأنه، وسيمكننا من مواجهة الحقائق الجديدة المعقدة بشجاعة من خلال تعبيره الواضح عن التزامنا بتعزيز منظمتنا، ومن ثم كفالة استمرار أهميتها؛ وبتحديد الشواغل المشتركة للإنسانية؛ وبصوغ الغايات والأهداف المشتركة؛ وبتهذيب المبادئ القديمة وصياغة مبادئ ومعايير وقيم جديدة؛ وبتحديد أولوياتنا؛ وبإنشاء برنامج عمل تعاوني.

وتحقيقاً لرسالة النوايا الحسنة والتعاون الواردة في إعلان الألفية تحقيقاً للمنفعة المتبادلة، يجب أن تستطيع المنظمة العمل كجهة فاعلة مستقلة عالمية بحق وتعددية وأن تيسر تبادل الخبرات والأفكار، وتعزيز التسامح والتفاهم المتبادل عن طريق الحوار بين الحضارات والبلدان والشعوب، واقتراح خيارات متنوعة للسياسات لترشد المجتمع الدولي خلال هذه الأيام الأولى للنظام الجديد.

ويمكن للمنظمة أن تنفذ ولايتها بصدق ومصداقية وفعالية إذا جرى تمكين مؤسساتها وإكسابها القدرة على العمل بسلاسة استناداً إلى المهام والواجبات التي يحددها لها الميثاق، والتي يحددها لها الآن إعلان الألفية، مع إجراء بعض تغييرات لتصويب أخطاء الماضي والاستجابة لمقتضيات العصر.

ولا سبيل إلى إنكار أنه، بالرغم من خرافة ''الأغلبية التلقائية'' الجوفاء التي تزعم أن بلدان العالم الثالث تتحكم في شؤون الجمعية العامة، فإن القوى العظمى في البلدان المتقدمة النمو هي التي تتحكم في واقع الأمر في عمليات المنظمة.

ومن الواضح أن التوزيع الحالي للسلطة والنفوذ يعود بعكس النتائج المرجوة. ولذلك، من الملح إيجاد نظام جديد، يستند إلى أحكام الميثاق ولكنه يعكس مسؤولية البلدان العامة والخاصة، للتخلص من أنماط الماضي وتصحيح الاختلالات واستعادة السلطات القديمة. في الواقع، يجب إضفاء طابع ديمقراطي على الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يجب تنشيط أعمال الجمعية العامة – جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للمداولات، الذي يطبق فيه مبدأ صوت واحد لكل دولة – باستعادة السلطات والوظائف التي أناطها بها الميثاق. وفي هذا الصدد، يرغب وفد إريتريا الإعراب عن تأييده للبيانات التي أدلت بها الوفود التي ترى أن من الضروري زيادة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة.

لقد أدخل مجلس الأمن تحسينات على أساليب عمله تستحق الثناء. بيد أن الدعوة إلى مزيد من الشفافية والمساءلة لم تلق بعد أية استجابة ذات معنى. ووفد إريتريا مقتنع أيضاً بأن توسيع عضوية المجلس ضروري لكي يعكس الواقع الذي ينظم العلاقات الدولية حالياً ويجعله أكثر تمثيلاً. كما أن تنشيط أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضروري في ضوء جوانب الضعف التنظيمية الحالية في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ويسلم وفد إريتريا بأن الرأي العام يؤدي دوراً أساسياً في تعزيز الأمم المتحدة. وبناءً على ذلك، يلاحظ وفدي بامتنان الاقتراحات التي قدمها الأمين العام لإعادة تحديد وظائف إدارة شؤون الإعلام.

وأود أن أختتم بإعلان أن دولة إريتريا، على الرغم من التجربة المرة والذكرى المريرة لدى الإريتريين، تسلم بأن الأمم المتحدة شعاع أمل للإنسانية في أن يصبح العالم أكثر أماناً ومكاناً أفضل، لأنها، من جهة، ترمز إلى العدالة والإنصاف وسيادة القانون ''وأفضل ممارسة'' لسلوك الدول، في حين أنه، من جهة أخرى، من المؤكد الآن أن ما من بلد، بما في ذلك الدول العظمى، يستطيع بدون الأمم المتحدة أن يحقق السلام والرخاء والتنمية المستدامة والحكم الرشيد على صعيد عالمي. ولذلك، فإن إريتريا ملتزمة بتعزيز الأمم المتحدة، وتأمل ألا تكون قد وضعت ثقتها والتزامها في غير محلهما.

السيد شاحام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): التقارير المعروضة علينا متابعة للوثيقة A/57/786، التي قدمها الأمين العام في العام الماضي، المعنونة ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغيير'' – وهي وثيقة أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها غير عادية. فقد كانت موجزة وصريحة وبناءة. وكانت عملاً جسد روح جدول الأعمال في حد ذاته، تدعو إلى عدد أقل من التقارير، ومضمون أكثر ثراءً، وعدد أقل من الصفحات.

والآن، بما أن رؤيا الأمين العام تنتقل إلى مرحلة التنفيذ، أود أن أعلق على أربعة جوانب محددة من البرنامج تهم وفدي بشكل خاص.

أولاً، بالنسبة لعمل هذه الهيئة، الجمعية العامة، اقترح الأمين العام ضم المناقشات المكررة وتقليص عدد بنود جدول الأعمال المتكررة. وقد أعرب وفدي مراراً وتكراراً عن أسفه العميق للتكرار التلقائي للقرارات سنوياً دون أي اعتبار لأهمية مضمونها أو الكفاءة في معالجتها. ويمكن تخفيض عدد القرارات المتداخلة بإدماج نصوص مشاريع القرارات وتحريرها، مما يؤدي إلى توفير هام في الوقت

والأموال والعمل. ونمط بنود جدول الأعمال المتكررة مزعج وينطوي على تبديد بشكل خاص. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى عملية استعراض صارمة لهذه الممارسة، ونؤيد اقتراحه عدم بحث مسائل عديدة كل سنة. ونحيط علماً مع الارتياح أيضاً ببدء تنفيذ هذا الاقتراح، على شكل زيادة عدد المناقشات المشتركة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله.

ثانياً، يدعو الأمين العام إلى إعادة ترتيب الأولويات، بما في ذلك التركيز على حلول التنمية القائمة على التكنولوجيا؛ وقضايا المياه؛ والترويج لإقامة الحكم الرشيد بوصفه أساساً للسلام؛ وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب – وهذه أهداف يرى وفدي أنها أصابت الهدف تماماً. ونحن نرى أن هذه الأولويات الأربع تشكل لبنات البناء لإجراء مصالحة إقليمية، وتعد بالتعاون والتنمية والرخاء لجميع الشعوب المحبة للسلام.

ثالثاً، يلاحظ الأمين العام في تقريره أن إدارة شؤون الإعلام عانت من تفتيت جهودها نتيجة للولايات والبعثات العديدة التي أنيطت بها. ويتفق وفدي تماماً مع ذلك البيان. فقد بُدّدت موارد هذه المنظمة القيمة على جهود إعلامية غير ضرورية وجزئية، جرت إدامتها نتيجة لتصورات سياسية متحيزة. ونأمل أن يقضي نظام عمل إدارة شؤون الإعلام الجديد الذي اقترحه الأمين العام على ظاهرة التبديد هذه غير المجدية.

أخيراً، دعا الأمين العام إلى تشكيل لجنة لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني وتقديم توصيات عملية لأساليب تفاعل مقبولة. ونحن نرحب بالجهود التي تبذل لإقامة علاقة أفضل مع المجتمع المدني، تقوم على أساس إجراءات وسياسات تعكس قدراً أكبر من الترابط والاتساق وإمكانية التنبؤ بها. وينبغي فعلاً استعراض وتحسين الشروط والظروف التي تنظم اعتماد المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في مؤتمرات الأمم المتحدة بهدف حماية هذه المنظمة، في جملة أمور أخرى، من أن تكون لها جداول أعمال خفية.

في الختام، نرحب ترحيباً حاراً بجهود بدء تنفيذ تقرير الأمين العام الابتكاري بإخلاص، ونأمل أن تظل هذه الجهود مركزة على الهدف. ونحن مستعدون لمساعدتكم، يا سيادة الرئيس، في جهودكم الرامية إلى تحويل هذه الرؤيا إلى واقع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذه البنود.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠ .